وزارة التعـليم العـالي والبـحث العـلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي–برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

تخصص: إدارة مالية

الموضوع:

دور تبني معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الخدمية

– دراسة حالة المؤسسة الصحية الخاصة "طاهر أخروف" برج بوعريريج –

من إعداد الطلبة:

محمد رحموني

عبد الرحيم شيحي

لجنة المناقشة	
د. بليدة كاميليا	رئيسا
د. زعيتر فاتح	مشرفا ومقررا
د. دشاش محمد الصالح	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

باسم اللّٰه الرحمان الرحيم

"...وما أوتيتم من العلم الا قليلا"

صدق العظيم

الإهداء

اهدي هذا العمل الى

الولدين الكريمين حفظهما الله و اطال في عمرهما

الى اخوتي و اخواتي

الى اساتذتي و زملائي

الى أصدقائي و كل من له مكانة في قلبي

لكل طالب و خادم للعلم

محمد رحموني

الإهداء

بعد الشكر للمولى عز وجل على رحمته ونعمه التي لا تحصى اهدي

ثمرة عملي هذا:

الى كامل عائلتي

الى جميع أصدقائي

الى جميع الأساتذة الذين اشرفوا على تكويننا في جميع الاطوار و

الذين كان لهم فضل كبير في بلوغنا هذه الدرجة العلمية

الى كل من اتسعت له ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي

عبد الرحيم شيحي

شكر وعرفان

أولا و قبل كل شيء الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل و يسر لنا سبل اتمامه

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه

كما يطيب لنا التقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر لأستاذنا الفاضل

الدكتور: فاتح زعيتر

الذي وجهنا في انجاز هذا العمل و ساهم في اثراء معلوماتنا، جعلها الله في ميزان حسناته

كما أتقدم بجزيل الشكر لعمال المصلحة الصحية "أخروف الطاهر" على تعاونهم معنا.

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي، الذي يظهر من خلال ما يمكن ان تساهم به تلك المبادئ في إضفاء الشفافية و النزاهة على القوائم المالية، و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة و زيادة عوائد الملاك مع تحقيق اهداف و رضا جميع أصحاب المصالح.

و قد قمنا بدراسة ميدانية اين تم اسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على المؤسسة الصحية طاهر اخروف، اين قمنا بتقييم مدى تطبيق هذه المبادئ داخل المؤسسة و كيف تأثر على الداء المالي ، حيث خلصنا في الأخير الى ان الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات له اثر ايجابي على الأداء المالي

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، الأداء المالي

Abstract

This study aims to know the impact of corporate governance principles on financial performance, which appears through what these principles can contribute to imparting transparency and integrity to the financial statements, and thus maximizing the value of the institution and increasing the returns of owners while achieving the goals and satisfaction of all stakeholders. .

And we conducted a field study where what we discussed on the theoretical side was dropped on Taher Akhrouf's clinic, where we evaluated the extent to which these principles are applied within the institution and how it affected the financial performance, where we concluded in the end that the commitment to applying the principles of corporate governance has a positive impact on performance financial

Keywords: Corporate Governance, Corporate Governance Principles, Financial Performance

Résumé

Cette étude vise à connaître l'impact des principes de gouvernance d'entreprise sur la performance financière, qui apparaît à travers ce que ces principes peuvent contribuer à conférer de la transparence et de l'intégrité aux états financiers, et ainsi maximiser la valeur de l'institution et augmenter les rendements des propriétaires tout en réalisant le objectifs et la satisfaction de toutes les parties prenantes. .

Et nous avons mené une étude de terrain où ce dont nous avons discuté sur le plan théorique a été lâché sur la clinique de Taher Akhrouf, où nous avons évalué dans quelle mesure ces principes sont appliqués au sein de l'institution et comment cela a affecté la performance financière, où nous avons conclu à la fin que l'engagement à appliquer les principes de gouvernance d'entreprise a un impact positif sur la performance financière

Mots clés: Gouvernance d'entreprise, Principes de gouvernance d'entreprise, Performance financière

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة آية قرآنية الإهداء شكر وعرفان الملخص باللغة العربية الملخص باللغة الفرنسية الملخص باللغة الإنجليزية فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال قائمة الملاحق قائمة الاختصارات	
مقدمة	أ–ث
أولا: إشكالية الدراسة	أ
ثانيا: فرضيات الدراسة	أ
ثالثا: أهمية الدراسة	ب
رابعا: أهداف الدراسة	ب
خامسا: أسباب اختيار الموضوع	ب
سادسا: حدود الدراسة	ت
سابعا: الدراسات السابقة	ت
ثامنا: نموذج الدراسة	ت
تاسعا: منهجية الدراسة	ت

عاشرا: أدوات الدراسة	**ث**
حادي عشر: تقسيمات الدراسة	**ث**
إثني عشر: صعوبات الدراسة	**ث**
الفصل الأول: مدخل لحوكمة الشركات	
تمهيد الفصل	**8**
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	**9**
المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات	**9**
المطلب الثاني: نظريات حوكمة الشركات	**11**
المطلب الثالث: مفهوم حوكمة الشركات	**18**
المطلب الرابع: أهمية واهداف حوكمة الشركات	**22**
المبحث الثاني: مضمون حوكمة الشركات	**26**
المطلب الاول: محددات حوكمة الشركات	**26**
المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات	**27**
المطلب الثالث: اليات حوكمة الشركات	**30**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: الحوكمة المالية و الأداء المالي	
تمهيد الفصل	**36**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي	**37**
المطلب الأول: مفهوم الأداء	**37**
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي	**41**
المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي	**45**
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات	**49**
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي	**50**
المطلب الثاني: نسب السيولة والنشاط	**53**
المطلب الثالث: نسب الربحية و المردودية	**55**
المطلب الرابع: نسب النمو والرفع المالي	**58**
المبحث الثالث: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي	**61**
المطلب الأول: دور اليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي	**62**
المطلب الثاني: طرق وأساليب الحوكمة لتحسين الأداء المالي	**66**
المطلب الثالث: تأثير الممارسات السليمة للحوكمة على تحسين الأداء المالي	**67**
خلاصة الفصل	**69**

الفصل الثالث: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة "دراسة مصحة أخروف طاهر "	
تمهيد الفصل	**71**
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	**72**
المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة	**72**
المطلب الثاني: عينة الدراسة	**72**
المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات	**73**
المطلب الرابع: الأدوات الاحصائية المستخدمة	**76**
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة	**77**
المطلب الأول: التحليل الوصفي لبيانات المعلومات الخاصة	**77**
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمحور الأول" الحوكمة"	**79**
المطلب الثالث: التحليل الوصفي للمحور الثاني "لأداء المالي"	**81**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	**83**
المطلب الأول: تحليل نتائج اختبار "ويلكوكسون" لمحاور الاستبانة	**83**
المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين مبادئ الحوكمة و الأداء المالي	**84**
المطلب الثالث: دراسة الانحدار الخطي بين محور الحوكمة و محور الأداء المالي	**84**
خلاصة الفصل	**86**
خاتمة	**88**
أولا: نتائج الدراسة	**89**
ثانيا: تفسير النتائج حسب الفرضيات	**89**
ثالثا: الاقتراحات	**91**
رابعا: آفاق الدراسة	**91**
قائمة المراجع	**93**
الملاحق	**96**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مبادئ الحوكمة المنبثقة عن OECD	30
02	بيانات عن المؤسسة الصحية محل الدراسة عيادة الطاهر اخروف	72
03	الاستبانة	73
04	مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة	74
05	نتائج معامل "الفاكرونباخ" لمحور الحوكمة	74
06	نتائج معامل "الفاكرونباخ" لمحور الأداء المالي	75
07	نتائج معامل "الفاكرونباخ" لجميع عبارات الاستبانة	76
08	توزيع مفردات العينة وفقا للجنس	77
09	توضح نسبة توزيع الاستبانة على حسب سنوات الخبرة	77
10	توزيع الاستبانة حسب المنصب	78
11	توزيع الاستبانة حسب المستوى التأهيلي	78
12	نتائج تحليل عبارات المحور الاول	79
13	نتائج تحليل عبارات المحور الثاني	81
14	نتائج اختبار ويلكوكسون لمحور الحوكمة	83
15	نتائج اختبار ويلكوكسون لمحور الأداء المالي	84
16	نتائج الارتباط بين المتغيرين المستقل والمتغير	84
17	نتائج الانحدار الخطي بين المتغيرين	85
18	ملخص نتائج فرضيات الدراسة	91

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	***ث***
02	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	***27***
03	مراحل عملية تقيم الأداء	***48***

قائمة الاختصارات

الرقم	الاختصار	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
01	OECD	Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مقدمة

مقدمة

بعد ان عرف العالم العديد من الانهيارات الاقتصادية والازمات المصرفية والمالية، الناتجة عن الفساد المالي والاداري التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية خلال السنوات السابقة، اشارت عدة تقارير عن فشل هذه الاخير في اعداد تقاريرها المالية، وصعوبة جذب المستويات الكافية من راس المال، ومن بين الاسباب التي كانت وراء هذه الانهيارات الاساليب المستخدمة في ادارة شؤون الشركة والمعايير التي تحكم سلوكيات الافراد العاملين فيها، ومساهمة العديد من شركات المحاسبة والتدقيق المالي في هذه الازمات، ومن جهة اخرى فان العديد من المدراء في الشركات لا يملكون الاهلية الكافية لممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم المهنية .

مع هذا فإن طالب الخدمة اصبح يبحث عن المؤسسات التي تتميز بوجود هيكل سليم والتي تضمن خدمة جيدة.

أولا: إشكالية الدراسة

باعتبار ان الاداء المالي للمؤسسة الخدمية يبين مدى جودة الخدمة المطروحة، وسلوكيات الافراد العاملين فيها واساليب الادارة، يمكن تجسيد اشكالية البحث في سؤال رئيسي :

- **ما مدى مساهمة تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الاداء المالية في المؤسسة الخدمية الصحية محل الدراسة؟**

وتنطوي تحت السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مدى تطبيق المؤسسة الخدمية الصحية محل الدراسة لمعايير الحوكمة ؟**
- **هل تقوم المؤسسة الصحية محل الدراسة بتقييم الاداء المالي ؟**
- **هل توجد علاقة بين الحوكمة و الأداء المالي؟**
- **هل تأثر عملية تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي؟**

ثانيا: فرضيات الدراسة

لمعالجة مشكل الدراسة قمنا بطرح الفرضيات التي تساهم في الاجابة عن السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية .

1. الفرضية العامة

- نعم، يساهم تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الخدمية الصحية محل الدراسة.

2. الفرضيات الفرعية

- نعم، تطبق المؤسسة الخدمية الصحية محل الدراسة معايير الحوكمة.
- نعم، تقوم المؤسسة الصحية محل الدراسة بتقييم الأداء المالي.
- نعم، توجد علاقة بين الحوكمة والأداء المالي.
- نعم، تأثر عملية تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي.

ثالثا: أهمية الدراسة

اهمية البحث من اهمية الموضوع، نظرا للازمات والانهيارات الاقتصادية للمؤسسات في السنوات السابقة، ونظرا لضرورة حوكمة المؤسسات الخدمية وجب توضيح اهمية تبني معايير الحوكمة لتحسين الاداء المالي وتحسين جودة الخدمة المطروحة وكيفية مساهمة هذه المعايير في تحسين اداء المؤسسة الخدمية.

رابعا: أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى:

- التعرف بمعايير الحوكمة؛
- اسهامات معايير الحوكمة في تحسين الاداء المالي؛
- ضرورة حوكمة المؤسسات الخدمية ؛
- مدى تبني المؤسسة الخدمية لمعايير الحوكمة؛

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب ذاتية وموضوعية

1. **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في البحث عن هذا الموضوع
- التطرق لموضوع جديد في قطاع المؤسسات الخدمية.

2. **الأسباب الموضوعية:**

- قلة البحوث التي تطرقت الى معايير الحوكمة في المؤسسة الخدمية.
- محاولة الربط بين معايير الحوكمة والاداء المالي.
- ملائمة الموضوع مع التخصص لأننا ندرس مساهمة معايير الحوكمة في الجانب المالي.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتمثل في المؤسسة الخدمية الخاصة عيادة اخروف الطاهر.

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2021-2022.

سابعا: الدراسات السابقة

الدراسات التي لها علاق بموضوع الدراسة وتمت دراستها سابقا

- دراسة مقدمة من طرف: " **مناد علي**"، بعنوان: **دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي –دراسة قياسية حالة SPA الجزائر سنة 2014** ، أطروحة دكتوراه

و قد هدفت الى دراسة العلاقة السببية التي تربط بين اثر تبني ممارسة حوكمة الشركات على الرفع من الأداء المؤسسي في شركات المساهمة العامة الجزائرية، ليخلص الباحث في الأخير ان حوكمة المؤسسات تساهم في الرفع المؤسسي.

- دراسة مقدمة من طرف: " **عمر علي**"، **بعنوان: اثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية لسنة 2013، رسالة ماجيستر**

و قد هدف الباحث من خلال دراسته الى تجديد دور تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على الأداء في شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، و قد خلصت الدراسة الى ان الشركات محل الدراسة تلتزم بمبادئ حوكمة المؤسسات، مع الإشارة الى اختلاف مدى تطبيق لكل مبدا.

ثامنا: نموذج الدراسة

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

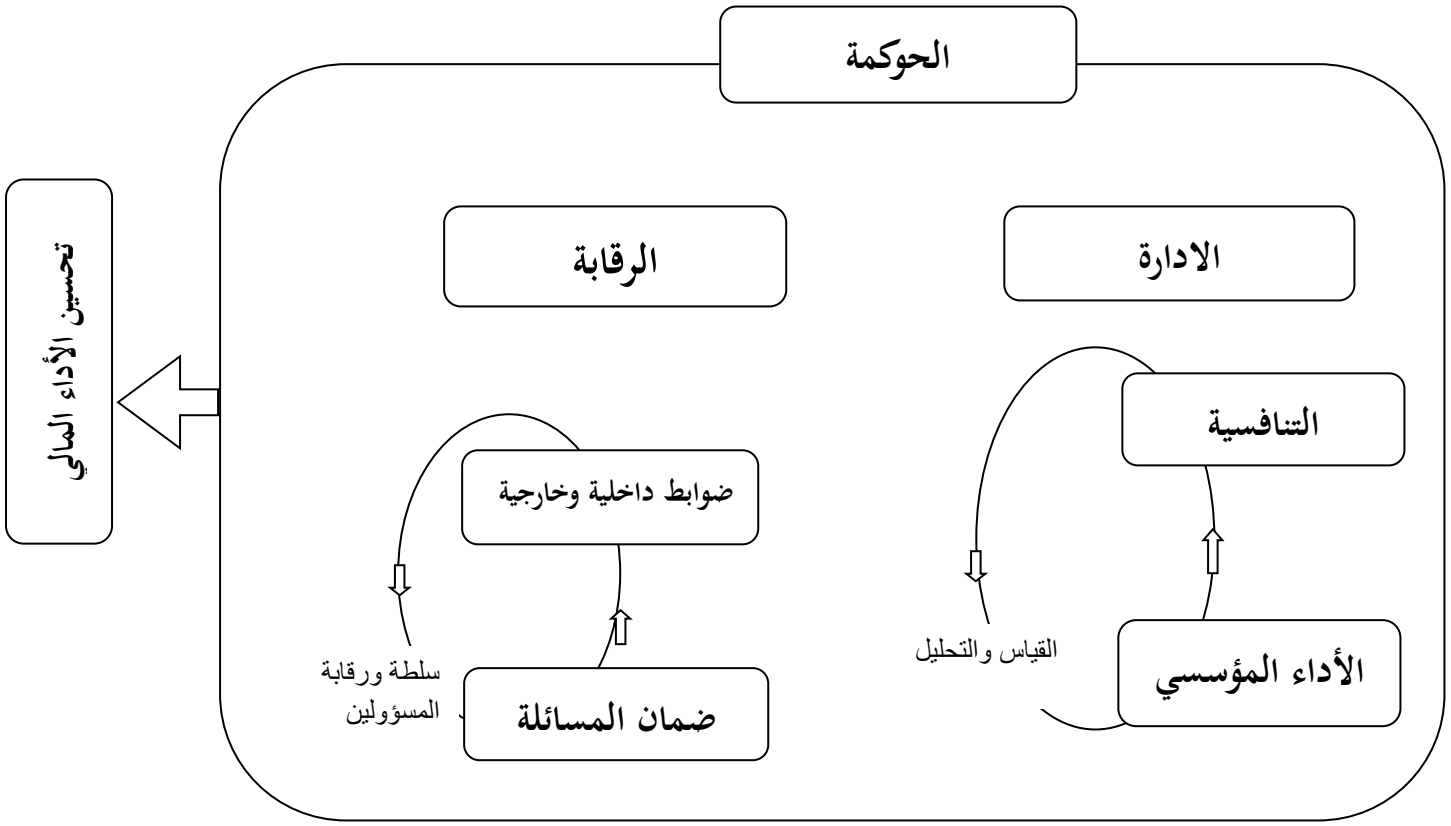

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الشكل يمكن شرح نموذج الدراسة بانه العلاقة التي تربط الحوكمة والأداء المالي، حيث اذ كانت هناك قياس وتحليل جيد لتنافسية واداء المؤسسة زيادة الى اتباع الضوابط الداخلية والخارجية مع ضمان المسائلة لمختلف أطراف المؤسسة، لتجنب مختلف أنواع الغش والتزوير، فإن الأداء المالي للمؤسسة سيعرف تحسن.

تاسعا: منهجية الدراسة

مقدمة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي .

عاشرا: ادوات الدراسة

من اجل معالجة مشكلة الدراسة وتأكيد صحة الفرضيات اعتمدنا على الاستبيان كأداة مستخدمة في هذه الدراسة.

حادي عشر: تقسيمات الدراسة

من اجل الاجابة على الاشكالية وعلى الاسئلة الفرعية قمنا بتقسيم البحث الى جانب نظري وجانب تطبيقي وهو كالاتي :

1. **مقدمة: يركز على اهم الجوانب الخاصة بالدراسة**
2. **الفصل الأول:** التعريف بمفهوم الحوكمة وكيفية تطبيقها داخل الشركات، بالإضافة الى التعريف بأهمية تطبيق مبادئها، اليات الحوكمة، والمحددات تحكمها، كما تطرقنا الى نشأة الحوكمة عبر الزمن وصولا الى ما الت اليه كفكر وعلم وجب تطبيقه .
3. **الفصل الثاني:** في هذا المبحث تطرقنا الى مفهوم الأداء ثم انتقلنا الة الأداء المالي كنقطة مهمة في البحث بالتعريف بمؤشراته ونسبه، ثم قمنا بدراسة العلاقة بين الحوكمة ومبادئها مع الأداء المالي وكيف تأثر فيه.
4. **الفصل الثالث:** في هذا الفصل قمنا بدراسة العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي بتطبيق على مؤسسة خدمية خاصة، تقدم خدمات في المجال الصحي "عيادة اخروف طاهر" ،لحل الإشكالية المطروحة سلفا ولتأكيد صحة الفرضيات من عدمها، وهذا ما سنخرج به كنتيجة لهذا الفصل.
5. **خاتمة:**

إثني عشر: صعوبات الدراسة

هناك بعض الصعوبات التي واجهت الباحث في الدراسة وأهمها ما يلي:

- نقص فهم بعض المسؤولين بالمؤسسة بطبيعة البحث
- صعوبة توزيع الاستبانة لطبيعة عمال المؤسسة

الفصل الأول: حوكمة الشركات

المبحث الأول: مدخل للحوكمة

المبحث الثاني: محددات و مبادئ الحوكمة

تمهيد الفصل

أدت الممارسات الخاطئة في قطاع الاعمال والاقتصاد، من طرف المدريين وأعضاء مجلس الإدارة ومختلف المدققين والمحللين، الى ظهور أزمات عالمية وانهيارات مست مختلف القطاعات، مما أدى الى تكبد أصحاب المصالح خسائر، وهو ما دفع الباحثين الى إيجاد نظام يدير العلاقة بين إدارة المؤسسة والأطراف الأخرى، وهنا نتج مفهوم الحوكمة كأسلوب للإدارة.

ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لذا تهدف هذه الدراسة لإبراز مفهوم وأهمية ومحددات وأهداف الحوكمة وكذا مبادئها، وهذا من خلال تقسيم الفصل الى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول نشأة ومفهوم الحوكمة ونظرياتها، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الإطار الفكري والنظري للحوكمة.

المبحث الأول: مدخل للحوكمة

ظهر الفعل اللاتيني "GUBERNANE" والذي يشير لمصطلح الحوكمة ثم اشتقت منه مختلف المصطلحات بمختلف اللغات، عبر مر الزمان، ليصبح موضوع ذا أهمية من طرف الباحثين والمفكرين ،

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات

ظهر لفظ حوكمة ليصبح أكثر المصطلحات تداولها في بيئة الاعمال، نتيجة لرغبة الفاعلين الاقتصادية في تجنب الفساد المالي والإداري، ومن هنا زادت أهمية تجسيد هذا المفهوم وتطبيقه في المؤسسات بصفة خاصة، وفي جميع الميادين بصفة عامة ولقد لقي اهتماما بالغا من طرف الباحثين وبعض الهيئات والمنظمات العالمية، فعلى الرغم من الإبراز الحقيقي للحكم الذي كان منذ زمن بعيد حيث يعود اصل كلمه حكما الى الفعل اليوناني "kubernào" الذي يعني قياده السفينة او المركبة وقد تم استعماله لأول مره من طرف الفيلسوف اليوناني افلاطون كإشارة منه لحكم الافراد .

الفرع الأول: نشأة حوكمة المؤسسة:

كانت البداية غير مباشره لحوكمة المؤسسات بتنبؤات "ادم سميث" سنه 1776 التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم حيث قال: " أنه من غير المتوقع من مديري شركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات، كما أنه من يدير هذه الشركات أنفسهم أصحابها وذلك لأن المديرون يقومون بإدارة أموال غيرهم وليس أموالهم الشخصية ومن المتوقع ان يكون هناك إهمال بشكل أو بأخر بإدارة شؤون هذه الشركات، وفي مراجعه الحسابات والفساد المحاسبي، بتواطؤ من مكتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية لإخفاء انحرافاتها بالتلاعب والفساد في الحسابات[1].

[1]طالب علاء فرحان، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الاولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص27.

وبعد ذلك أتى الأستاذ من جامعه هارفرد " berle&means" سنه 1932 وتناول موضوعا فصل ملكيه عن الإدارة وتم توضيح المشكلة الأساسية للإدارة الناجمة عن الفصل بين الوظيفتين التي من الممكن حدوثها بين مديري ومالكي الشركة.

ليتناول فيما بعد كل من "JENS&MECKLING " سنه 1976 و" foma " سنة 1980 مفهوم حوكمة الشركات، وقد ركزا على حل المشكلة الناجمة عن فصل الملكية في التسيير.[1]

أدى ظهور العولمة الى زياده حدة المنافسة بين المؤسسات وبالتالي زياده نشاطها ولجوئها الى التوسع الامر الذي ادى بالباحثين الى الاهتمام بموضوع تكلفة المعاملات حيث تناول " williamson " سنه 1985 نظريه تكلفة الصفقات.

اصدرت فيما بعد اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات بأعداد قوائم المالية سنه 1987 تقريرها السنوي والمسمى Commision treadway والمتضمن جمل من التوصيات الخاصة بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في اعداد القوائم المالية.

وقد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية عندما اصدرت لجنة Cadbury تقريرا سنه 1992 بعنوان الابعاد المالية لحوكمة الشركات والذي طالبت فيه الشركات بتطبيق قواعده حوكمة المؤسسات، على إثر الاشعارات المزايدة حول نقص الثقة في التقارير المالية من قبل المساهمة في بورصة لندن.

واستمر بعد ذلك تطوير وتعديل الى ان وصله اقرار منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنه 2001 على مفهوم مبادئ الحوكمة المؤسسية والذي بالكاد تجمع عليه العديد من الدول حول العالم وتستمد منه قوانين واطر الحوكمة الخاصة بهذه الدول، ليتم اصدار نسخه جديده سنه 2018 تضمنت القواعد السابقة مدمجة بالخبرات العلمية المشتركة التي تدعو جميع الاطراف للاطلاع بمسؤوليتهم.

[1] عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، 2008-2009، ص7.

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة المؤسسات:

ادت عده عوامل واحداث اقتصاديه الى ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات ونلخص اهمها في النقاط التالية:

- انهيار بنك الانجليزي سنه 1995 حيث اكتشفت الازمه بعد تحقيق فرع البنك بالسنغافورة لخسائر كبيره بالمتاجرة في عقود المستقبلية وعدم قدره البنك على الوفاء بقيمه الغطاء النقدي اللازم لحجم معاملاته على إثر قيام مسير البنك نيكولاس ليسون بإبلاغ الإدارة عن الارباح المحققة واخفاء الخسائر في حساب خاص وقدرت خسائر البنك بمبلغ 3.1 ومن ثم انهار.

- وقوع العديد من الازمات أبرزها الازمه الأسيوية سنه 1997.

- إنهيار شركتي "اينورون و وورلد كوم" الامريكيتين عام 2002، فقام الكونغرس الامريكي بإصدار قانون "ساربس اوكسلي"، حيث قضى بوجوب تشكيل لجان تدقيق في كل مؤسسه عامه بهدف الرقابة على أداء المحاسبين القانونيين المسؤولين عن التدقيق بالقوائم المالية للشركات.

- ضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقه فعاله إضافة إلى ضعف نوعيه المعلومات التي تؤدي منع الإشراف والرقابة وكذا انتشار الفساد وانعدام الثقة.

- انتهاج معظم دول العالم للنظام الرأسمالي الذي يعتمد على المؤسسات الخاصة بغيا التحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

- الازمه المالية سنه 2008 فقط اتضح ان الاسباب الرئيسية لانفجارها هي زيادة في التعامل في الهندسة المالية، وابتكار العديد من الادوات المالية التي ترتبط بعضها ببعض مما قد يسبب العديد من المشاكل بهذه الشركات وغياب الرقابة بالتالي عدم تطبيق الحوكمة المؤسسية بشكل المطلوب.

- كثرة الخلافات وتضارب المصالح والاهداف بين المساهمين والمسيرين واصحاب المصالح.

المطلب الثاني: نظريات حوكمة الشركات:

لقد كان الظهور الاول لمفهوم حوكمة الشركات من خلال اعمال ادم سميث في كتابه ثروة الامم سنه 1776 وقد تعددت النظريات مفسره لها اهمها نظريه الوكالة نظريه حقوق الملكية ونظرية تكلفة الصفقات[1].

الفرع الأول: نظرية الوكالة

بدأ الاهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات يأخذ بعدا مهما في الأدبيات الاقتصادية منذ سنة 1932، حيث كان كل من "MEANS et BERLE" من أوائل من تناول فصل الملكية عن التسيير، ليتطرق بعدها كل من "MECKLING ET JENSEN" سنة 1976 إلى مشكلة الوكالة، حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية و التسيير، وقدمت نتائجهما في واحدة من أهم دوريات الاقتصاد المالي سنة 1976 "ECONOMICS AND FINANCIAL OF JOURNAL" استبدل الباحثان النظرية الكلاسيكية التقليدية التي تبنت لعقود فكرة أن المؤسسة عبارة عن علبة سوداء، بفكرة أن المؤسسة عبارة عن مركز للتعاقدات، يبحث فيها الأفراد عن تعظيم منافعهم الشخصية.

عرف كل من "MECKLING ET JENSEN" الوكالة بأنها:"عقد يعين بموجبه شخص (الرئيسي) شخصا أخر هو العون (المسير) للقيام بأعمال معينة لفائدة الأول نيابة عنه وتفويض منه"، وليس بالضرورة أن يكون لدى الطرفين أي المالك والمسير نفس الأهداف.

أ. خصائص علاقة الوكالة:

من خصائص علاقة الوكالة ما يلي:

- تقوم على السلطة.

- عدم تناظر المعلومات.

- تتعاطى خصوصا مع نظرية حقوق الملكية.

[1] حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية -، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 8-9.

ب. فرضيات نظرية الوكالة: تفرض نظرية الوكالة ان

- المسيرون يسعون لتعظيم منافعهم على حساب الملاك (اختلاف المصالح).

- المحيط غير مستقر والأعمال الأسبقية للأعوان قد لا تكون صحيحة .

- العون يعرف عمله أكثر من الرئيس، ومن هذه الفرضية جاءت فكرة نقصان أو عدم اكتمال العقود .

- يتميز كل من الرئيس والعون بالرشادة الاقتصادية.

- اختلاف أهداف وأفضليات كل من الرئيس والعون، فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل العون مقابل أجر معقول، فإن العون يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت، الحوافز، والمزايا مع بذل مجهودات أقل.

- اختلاف نسبة المخاطرة التي يتحملها كل من الرئيس والعون.

الفرع الثاني: نظرية حقوق الملكية

تبحث نظرية حقوق الملكية على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفهوم حق الملكية، في هذا السياق يشيرAmann أن الهدف من النظرية فهم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي[1].

يعتبر كل من"Alchian et Densetz» 1972، أن فعالية المؤسسة يخضع لتعريف حقوق الملكية، لأن هذا الأخير يحدد شروط امتلاك الفائض الناتج عن نشاط الإنتاج، والمشكل معقد لما يكون هناك انفصال بين مالك رأسمال والمسير.

يوجد تفرقة حول حقوق الملكية، حيث تصنف لثلاثة أصناف:

- حق الاستعمال "l'uses»: تعني حق استعمال المواد

. حق الاستغلال "Le fructus": مرتبطة بحق استغلال المواد.

[1] بلبركاني ام خليفة، آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 3، 5 جانفي 2014، ص 47 -49 .

. حق الإفراط "abusus": تعني حق بيع المواد.

صنف كل من "Furubotn et Pejovich"، ملكية المؤسسات إلى الأنواع التالية:

1- المؤسسة الرأسمالية «L'entreprise Capitaliste»:

يكون كل من "abusus, fructus, usus" من حق شخص واحد، ويوجد حالتين:

- **لما يكون المالك هو المسير**: إذ لا يوجد فصل بين وظيفة القرار وتوظيف الملكية هذا ما يجعل المؤسسة الرأسمالية أكثر نجاعة.
- **في وجود المسير والمالك**: تشكل المؤسسة الرأسمالية تنظيم فعال، لان آلية الحوكمة تسمح بمراقبة متخذي القرار والحث على التسيير لصالح المساهمين، والمسير يعتبر كدائن داخلي متبقي تحت هذا المصطلح يتم تقسيم المداخيل المتبقية résiduel revenu يعني الفائض غير المصرح عنه في العقد بين المسير والمساهمين؛ والأولوية تكون للدائنين الخارجيين لذا ينتظر المساهمين رفع المداخيل لرفع أجرة المسير وزيادة منفعة المساهم.

2- المؤسسة التي يسيطر فيها المسير "l'entreprise managérial":

تقسم حقوق الملكية، حيث المالك له حق الإفراط واستغلال المنتج، مثلا له الحق في بيع أسهمه. أما المسير يملك حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي للمؤسسة.

هذا التقسيم لحقوق الملكية قد يسبب نزاع المصالح بين المالك والمسير. المسير لا يملك رأس المال لذا لا يبحث عن رفع قيمة الثروة لصالح المساهمين، فالربح عند المسير يكون في استقلاليته وتعزيز مكانته .من جهة، قدم Williamsonتحليل فيما يخص تقسيم حق الملكية الذي يشغل المسير حيث قد :

- يبحث المسير على رفع أجره كلما رفع فائدة المساهمين.
- يبحث المسير على رفع أجره، لكن دون الاهتمام بمصلحة المساهمين.
- يوظف المسير نفقاته الشخصية من أجل زيادة استهلاكه في وجود إمكانية ضرر المساهمين.

3- المؤسسة العمومية "L'entreprise publique»:

كون حق استعمال جماعي، من قبل مجوعة العمال، أما الاستغلال والإفراط يكون ملك للدولة، أو السلطة العمومية. هذا النوع من المؤسسات يكون ذات طبيعة غير ناجعة، يرىGomez في هذا السياق: " أن كل العمال لهم فوائد لما تكون المؤسسة متطورة، لكن كل واحد يفضل تقديم عمل أقل". حسب هذه العقلانية يوجد عدم الترابط بين مستوى الأجر والجهد الفردي المبذول.

4- المؤسسة التعاونية "L'entreprise coopérative":

حق الملكية يكون جماعي، لا يوجد ملاك حقيقيون، مما يميز غياب الرقابة الفعالة للتسيير، وبما أن حق الاستغلال يكون جماعي للعمال والمسيرين فقد تكون عدم النجاعة في هيكل المؤسسة .في إطار تطور نظرية حق الملكية، جاءت نظرية الوكالة تبين آليات المراقبة في المؤسسة، لحل نزاع الصالح بين المسيرين المساهمين.

الفرع الثالث: نظرية تكاليف المعاملات

في التحليل الاقتصادي للمؤسسات يقدم Coasse تفسيرا مقترحا لتواجد الشركة، يقدمها بأنها تشكل تنظيما أكثر فعالية من السوق لأنها تسمح باقتصاد وتقليل تكاليف الصفقة، ثم جاء بعد ذلك Williamson حيث طور نظرية لتطوير الأشكال التنظيمية الداخلية من عدة نواحي، فمفهوم الصفقة هو في قلب التحليل المقدم من طرفه وهو يبحث عن أشكال المؤسسة الأكثر كفاءة أي التي تسمح بتدنيه التكاليف[1].

طرح COASSE RONALD سنة 1937 مفهوم كفاءة الأسواق للتشكيك و التساؤل حول وجود المؤسسة الكبيرة في السوق، وذلك بغية الوصول إلى أن طبيعة التعاقدات المنجزة في المؤسسة هي التي تسمح لها بالتواجد بقوة

[1] غلاي حياة، مدى فعالية مختلف النظريات المؤسساتية في إبراز و تمكين تطبيق حوكمة المؤسسات، ص153 .

فيه " أي السوق"، فحسبه تكون المؤسسات فعالة اقتصاديا إذا كانت تكلفة التعاقدات المبرمة داخلها أقل من تكلفة التعاقدات المنجزة في السوق، وذلك في ظل مجموعة من الشروط كعدم اليقين، تكرار التعاقدات...[1]

تحليل رونالد كوز لنظرية تكاليف الصفقات

أكد "رونالد كوز" في مقاله 1937 "طبيعة المنشأة" وتزامنا لما جاء في نظرية الوكالة، أن الفرد يقوم بجمع المعلومات، تنفيذ واداء الحسابات، وإعادة توزيع المعلومات...، وبالتالي فهو يقوم بالكثير من النشاطات اللازمة لتحقيق التوازن، باعتبار أن التبادلات التجارية تتم وفق قانون العرض والطلب، حسب منطق وتفكير المدرسة النيو كلاسيكية، حتى يكون هناك توازن بين العرض والطلب، وتعد هذه النقطة رئيسية في بناء تحليل "رونالد كوز"، ومن النشاطات الضرورية للتنسيق والتحفيز التجاري لها، تكلفة سميت فيما بعد " تكاليف الصفقات "، حيث ركز "رونالد كوز" في تحليله للصفقات من حيث إجراءها وتنظيمها على التقليل من تكاليفها لتعتبر الصفقة فعالة جدا، فحسبه لكل صفقة تكلفة تتغير بدلالة طبيعة الصفقة وبطريقة تنظيمها سواء حدثت في السوق أو المؤسسة أو تنظيم آخر، غير أن تحليله لذلك كان يفتقد لطريقة منهجية فعالة في إيصال المعلومة، الأمر الذي أدى إلى ظهور دراسات أكثر فهما وتنظيما لتطوير وتعميق الفكرة، ففي الواقع العملي كل منظمة تهدف إلى التقليل من تكاليف الصفقات، ونجد نوعين من تكاليف الصفقات:

- **تكاليف التنسيق:** تكون تكاليف الصفقات المرتبطة بالتنسيق في نظام السوق هي المشكلة الناجمة عن الحاجة إلى تحديد أسعار الصفقة، وفي مشكلة تبادل الأصول المالية (الأوراق المالية) في الأسواق الكبيرة، فاستعمال المباني الضخمة والآلاف من الأشخاص المؤهلين، في نظام كبير جدا، وذلك لتحديد أسعار الصفقات لضمان الاستقرار والشفافية في العمل ومعالجة المعلومات والاتصالات، وشركات الوساطة والبنوك الاستثمارية، أي

[1] حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية -، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 16.

استخدام ذلك يعتبر تكاليف الصفقات للتنسيق بين هذه الأسواق، أما في الأسواق الأخرى فتكاليف الصفقات المتعلقة بالتنسيق هي كل ما يتعلق بالنفقات (من طرف البائعين) كبحوث السوق لتحديد المشترين المحتملين طريق الإعلان، ودراسة سلوكهم من أجل تحديد الأسعار المناسبة، حيث تنقص هذه التكاليف من الربح للتسوية بين المشترين والبائعين، الأمر الذي يعترض المزيد من الصفقات المربحة، أما داخل المؤسسة فتعتبر تكاليف الصفقات المتعلقة بالتنسيق ناتجة عن التسلسل الهرمي في المؤسسة حيث تكاليف إرسال المعلومات بعد التأكد من صحتها واختبارها، دون أن نتجاهل تكاليف انتظار صعود المعلومات وإعداد الخطة حيث يعتبر الوقت المستغرق تكاليف غير مباشرة تضاف إلى تكاليف التنسيق المباشرة.

- **تكاليف التحفيز**: تنقسم تكاليف الصفقات المتعلقة بالتحفيز إلى نوعين :

النوع الأول: وهي تكاليف ناتجة عن لجوء الأطراف لنفقات إضافية من أجل الحماية من التصرفات الانتهازية، وهي تحفيز للأطراف للابتعاد عن الانتهازية أو لتفادي تكاليف أكثر من ذلك، مثل إلغاء أو عدم قبول الصفق.

النوع الثاني: وهي تكاليف ناتجة عن التخوف من عدم احترام العهد من الأطراف أو أحدهما، كقيام أحد طرفي العهد بنقض أحد بنود الاتفاق أو التراجع عنه بعد تنفيذ الصفقة، أو فرض التزامات غير متفق عليها، لذلك لا نستطيع الاعتماد على الوعود المصاغة في البداية مع إمكانية عدم إلزامها وهذا ما يبرر عدم ثقة الأشخاص بعيدي النظر بها في غياب الانتهازيات مما يؤدي إلى نفقات إضافية تعتبر كتكاليف التحفي، وبشكل أكثر تحديد فإن التكاليف المستعملة في السوق يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات :

- **تكاليف البحث والإعلام**: وهي تكلفة الوقت والتنقل لجمع المعلومات الكافية عن مختلف العروض والتحرك بين مختلف المتعاملين، للمقارنة بين تكلفة مختلف العروض واختيار الأقل تكلفة.

- **تكاليف التفاوض واتخاذ القرار:** وهي تكاليف ناتجة، لخصوصيات تنفيذ العقد بين العارض والطالب كالكمية الواجب توريدها، المدة الزمنية، النوعية الجديدة والثمن المطلوب، الضمان المقترح ولهذه الأسباب سيستغرق اتخاذ القرار وقت ويتطلب تكلفة.
- **تكاليف الرقابة والمتابعة:** كون السوق والمنشأة تشكلان معا الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي، ويعتبران أهم وسيلتين للتنسيق، حسب "رونالد كوز"، فللمتعاملين الخيار بينهما، في حين أن السوق هو آلية تنسيق لامركزية (غير ثابتة) تعتمد على ميكانزيم أو مؤشر السعر (على أساس الأسعار) بينما المنشأة هي طريقة تنسيق ثابتة قائمة على النفوذ (شكل من أشكال التنسيق المركزي القائم على السلطة)، فمثال إذا كان موظف في منشأة، نقل من المصلحة " x" إلى المصلحة " y " هذا ليس بسبب تغير الأسعار النسبية، و إنما طلب منه القيام بذلك أو وجه له الأمر، في هذه الحالة نقول أن نظام السعر قد تلاشى واستبدل بنظام آخر هو السلطة ونتيجة لذلك يجب المرور بالمنشأة عوض السوق وذلك لتخفيض تكاليف الصفقات، غير أن التنسيق الفعال يزداد صعوبة للسلطة والنشاطات، كلما كانت المنشأة واسعة ومعقدة، فالاختيار بين السوق والمنشأة يتم بالمقارنة بين تكاليف الصفقات وتكاليف التنظيم الداخلي، حيث أن تكاليف المنظمة الداخلية ترتفع بالموازنة مع نمو حجم المؤسسة حسب ما يؤكده "رونالد كوز" في تحليله لعلاقة السوق–المؤسسة.

وفي إطار الاختيار ما بين هياكل التنسيق المختلفة أعطى "رونالد كوز" مقاربة لذلك ولكنها لم تشمل إلا السوق والمؤسسة، عندما تكون تكاليف الصفقات معدومة أو ضعيفة جدا يكون اللجوء إلى السوق المحضة مفروضا أما عندما تكون تكاليف الصفقات كبيرة جدا تكون المؤسسة المحضة مفضلة عن السوق المحضة.

المطلب الثالث: مفهوم الحوكمة:

أدت الانهيارات والازمات ألمالية التي طالت شتى الدول الى توسع الاهتمام بحوكمة المؤسسات، حيث أصبحت موضوع هام لكافة المؤسسات بتبنيها، ومن خلال هذا الاهتمام الواسع نجم عنه عدة مفاهيم وتعريفات نذكر منها:

التعريف اللغوي للحوكمة:

الحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجيه والإرشاد، اللجوء إلى العدالة، أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية.

ولقد كان لهذا التحديد الدقيق لمصطلح "Corporate governance" في اللغة العربية أثر إيجابي على تقبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لهذا المفهوم، لأن الضبابية اللغوية لهذا الأخير وإعطائه أكثر من معنى يؤدي إلى اختلاف التفسير والفهم، وأكبر مثال على ذلك هو الخلط الذي ساد في وقت ما بين الحوكمة والحكومة، حيث استخدم الأول كمرادف للثاني لدى البعض الشيء الذي ربما تنطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة نتيجة لما تعنيه كلمة الحكومة، خاصة في الدول التي تعاني من انتشار الممارسات اللاأخلاقية[1].

مفهوم حوكمة المؤسسات حسب القطاعات:

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

بالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الدول، إلا أن وجهات النظر اختلفت من عدة نواحي نذكر منها[2]:

1. من الناحية الاقتصادية:

حكمت المؤسسات هي ''مجموعه من الاليات التي تساعد المؤسسة في الحصول على التمويل وتتضمن تعظيم قيمه أسهم الشركة واستمرارها على المدى الطويل".

2. من الناحية القانونية:

[1] حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية -، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 3 .

[2] سميحة فوزي، تقيم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 80، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، افريل 2003، ص3.

يدل مصطلح حوكمة المؤسسات من الناحية القانونية على "طبيعة العلاقات التعاقدية من حيث كونها كامله او غير كامله، والتي تحدد حقوق وواجبات جميع أطراف العلاقة وهم المساهمون، مسيرو المؤسسة واصحاب المصالح".

حوكمة المؤسسات حسب بعض المنظمات واللجان الدولية:

1. **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها "الحالة التي من خلالها تتم اداره الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية"[1].
2. **تعريف مؤسسه التمويل الدولية:** عرفت مؤسسه التمويل الدولية الحوكمة بانها "النظام الذي يتم من خلاله اداره الشركات والتحكم في اعمالها"[2].
3. **تعريف برنامج الامم المتحدة الائتماني:** تعبر الحوكمة عن "ممارسات السلطة الاقتصادية الرشيدة وسياسيه والإدارية الفعالة لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته".
4. **تعريف لجنة CADBURY:** عرفت لجنة (Cadbury ,1992) حوكمة الشركات على أنها "نظام يتم بمقتضاه ادار ة ومراقبة الشركات"[3].

بدا الاهتمام بمفهوم الحكومة المؤسسية في انجلترا منذ سنه 1991 حيث تم تشكيل لجنة CADBURY بمبادرة من بورصة لندن وقد حددت مهمتها في وضع مشاريع الممارسة لمساعده المؤسسة على تطبيق الرقابة الداخلية من خلال يتم توجيه المؤسسات والرقابة عليها.

5. **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرف منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية حكمه المؤسسات بانها النظام الذي يتم من خلاله توجيه واداره شركات الاعمال ويحدد هيكل الحكماء الحقوق والمسؤوليات بين مختلف

[1] عمار بلعيادي، رضا جاو حدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المؤسسية المحاسبية للمؤسسة–واقع، افاق ورهانات، جامعة ام البواقي ،7–8 ديسمبر، ص3

[2] محمد حسين يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، 2007، ص 1

[3] صباح الغربي، الدكتور سماعيل رومي، الدكتور دياب زقاوي، **نموذج مقترح لحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات**، ص3.

الاطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة مثل مجلس الإدارة المساهمون واصحاب المصالح كما يحدد قواعد واجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة[1].

كما عرفها البعض بانها " الإجراءات الحاكمة بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة، كما قد تعتبر بأنها مفهوم التحكم المؤسسي لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حاملي الأسهم وحماية حقوق أصحاب المصالح، والتأكد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوي المحلي والدولي وتحقيق العدالة الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق".[2]

وقد اعتبر البعض بأن الحوكمة هي" امتداد لكل من الخوصصة والعولمة واقتصاد السوق، فهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوي من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية، وكذلك الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة"[3].

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

يكمن حصر أهم خصائص حوكمة الشركات في العناصر التالية[4]:

1. **الانضباط:** من خلال اعطاء بيانات واضحة لطالبها والمعنيين بها والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة الى استخدام الديون في المشروعات هادفه
2. **الافصاح والشفافية:** الافصاح عن الاهداف المالية بدقه ونشر التقرير السنوي والتقارير البيئية في الوقت المناسب وتطبيق المعايير المحاسبة والمراجعة وتحديث المعلومات على شبكه الانترنت

[1] عبد القادر بريش، قواعد تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة الى حالت الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006، ص3

[2] زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات.، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الثامن :الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010، ص2

[3] المرجع نفسه، ص3.

[4] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف)، مصر، 2005، ص12

3. **الاستقلالية:** من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة ووجود رئيس مجلس الإدارة مستقل وتدعيم وجود مراجعين مستقلين لتقييم وتقدير اعمال مجلس الإدارة

4. **المسالة:** من خلال التصرف بشكل فعال ضد الافراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم ووضع اليات تسمح بمعاقبه الموظفين حاله تجاوز مسؤولياتهم وسلطاتهم

5. **المسؤولية:** وتكون المسؤولية امام جميع الاطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال وجود اعضاء المجلس الإدارة مستقلين ومن غير موظفين بالإضافة مراجعه تقارير مدققين الداخليين والاشراف على اعمال تدقيق الخارجي

6. **العدالة:** وهي المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين اصحاب الأغلبية والمكافأة العادلة لأعضاء مجلس الإدارة والمشاركة في تعيين المديرين وايضا اتخاذ القرارات

7. **المسؤولية الاجتماعية:** ويتحقق بوجود سياسة تؤكد على التمسك بالسلوك الاخلاقي وسياسه توظيف واضحة وعادله بالإضافة الى وجود سياسة واضحة عن المسؤول عن المسؤولية البيئية

8. **المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات**

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات:

وهنا لابد من الإشارة إلى أن اهم أهداف حوكمة المؤسسات هو العمل على مساءلة الفساد الإداري والمالي بجميع انواعه ومحاربته، والعمل بجدية لجذب الاستثمارات المحلية، والأجنبية بالإضافة إلى تطبيق سمة الأخلاق الجيدة بين المتعاملين مع الشركات[1].

هناك عدة أهداف تعمل الحوكمة المؤسسية على تحققها وهي:

[1]وسيم عبد الله صالح، رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة، آثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة عمان، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء ،2014، ص 10-11.

- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية، والإدارة، والرقابة على الأداء. مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمنشآت.

- عدم الخلط بين المهام، والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة، وتفعيل التواصل معهم.

- الارتقاء بالمعايير، ودفع عجلة إصلاح أنظمة الحوكمة المؤسسية.

- إيجاد هياكل إدارية تتمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

الفرع الثاني: اهميه حوكمة الشركات:

تتضح أهمية حوكمة الشركات فيما يلي[1]:

من الناحية الاقتصادية إن تطبيق الحوكمة الجيدة في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس المال والمساعدة في جذب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو، وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم فإن التمويل لن يتدفق إلى المؤسسة، وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة للنمو، وعليه فحوكمة المؤسسات تساعد على زيادة فرص التمويل .

أشار WINKLER إلى أهمية حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق، وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها، وعليه العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي، حيث تعمل حوكمة المؤسسات على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة، وتدعيم تنافسيتها بالأسواق مما بمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية

[1] حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص20-21

تجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق .وبمكن تلخيص أهمية حوكمة المؤسسات من الناحية الاقتصادية في أنها :

- تعمل على ضمان رفع الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها
- وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم مالية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة.
- وجود عملية تصويت نزيهة تضمن الإفصاح عن كل الحقائق.
- تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة، وكسب ثقة الأطراف المختلفة بالسوق.
- تجنب الانزلاق في مشاكل مالية ومحاسبية بما تعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسة.
- ويضيف مركز إيداع الأوراق المالية (2016) بأن الحوكمة تلعب دورا مهما في تعزيز البيئة الاستثمارية، وتوفير فوائد

متعددة للشركات ومساهميها؛ حيث تحسن فرص الحصول على رأس المال ودخول الأسواق المالية، و تساعد على استمرار الشركة في العمل في جو تنافسي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ والشراكات، وتقليل المخاطر عن طريق تنويع الأصول، و تمهيد الطريق أمام النمو الاقتصادي المستقبلي أو التنوع أو البيع بما في ذلك القدرة على جذب المستثمرين؛ حيث بينت الأبحاث السابقة أن أكثر من 84 %من المؤسسات الاستثمارية على مستوى العالم على استعداد لدفع مبالغ أكبر للحصول على أسهم شركة فيها حوكمة جيدة مقارنة بشركة ضعيفة من ناحية الحوكمة بالرغم من أن لديها سجل مالي جيد .

- وبينت هيئة السوق المالية (2015) في المملكة العربية السعودية أن أهمية وفوائد حوكمة الشركات تكمن في جوانب متعددة، ومن أهمها إسهام حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، ومساعدة الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تساعد الشركة على تحقيق أداء أفضل، وحماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء

استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، علاوة على بناء عالقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها وموردیها ولدائنيها وغيرهم؛ حيث أن الحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين لإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية[1].

- أما من الناحية القانونية يهتم القانونيون بحوكمة المؤسسات لأنها تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة بالمؤسسة، إذ تضم هذه الأطراف: المساهمين، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح...، ولذا فالتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات تعد العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة المؤسسات، حيث تنظم القوانين والقرارات بشكل دقيق ومحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في المؤسسة وفي الاقتصاد ككل، حيث تتداخل مبادئ الحوكمة بعدد من القوانين مثل: قانون الشركات، المنافسة، الضرائب ....وفي هذا الصدد يشير ZINGALES إلى أن الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في المؤسسة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم، بما يمكن أن يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، وتأتي أهمية حوكمة المؤسسات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القرارات، أو النظم الأساسية المنظمة للمؤسسة.

وبالنسبة للمؤسسات فتظهر أهمية الحوكمة في كونها تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال وضع أسس للعلاقة بين الأطراف الآخذة، بالإضافة إلى وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من تحديد أهداف الشركة وسبل تحققها .

إذن فالإطار الأشمل للحوكمة لا يكون مرتبطا فقط بالنواحي القانونية، المالية، والمحاسبية للمؤسسات ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، ويمكن القول إنه إذا صلحت المؤسسة كنواة صلح الاقتصاد ككل وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع.

المبحث الثاني: محددات ومبادئ حوكمة الشركات

[1] صباح الغربي، الدكتور سماعيل رومي، الدكتور دياب زقاوي، **نموذج مقترح لحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات**، ص 4.

المطلب الاول: محددات حوكمة الشركات

التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على ماذا توافر مجموعتين من المحددات هي[1] :

1- المحددات الخارجية:

وتشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشتمل على القوانين وكفاءات القطاع المالي ودرجه التنافسية الاسواق وكفاءه الأجهزة والهيئات الرقابية وبعض المؤسسات الذاتية التنظيم بالإضافة الى المؤسسات الخاصة وترجع اهميه المحددات الخارجية الى ان وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن الإدارة وتقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2- المحددات الداخلية:

وتشير الى القواعد والاسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توفرها من ناحية وتطبيقها من ناحية اخرى الى تقرير التعارض بين مصالح هذه الاطراف الثلاث

الشكل 02: المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

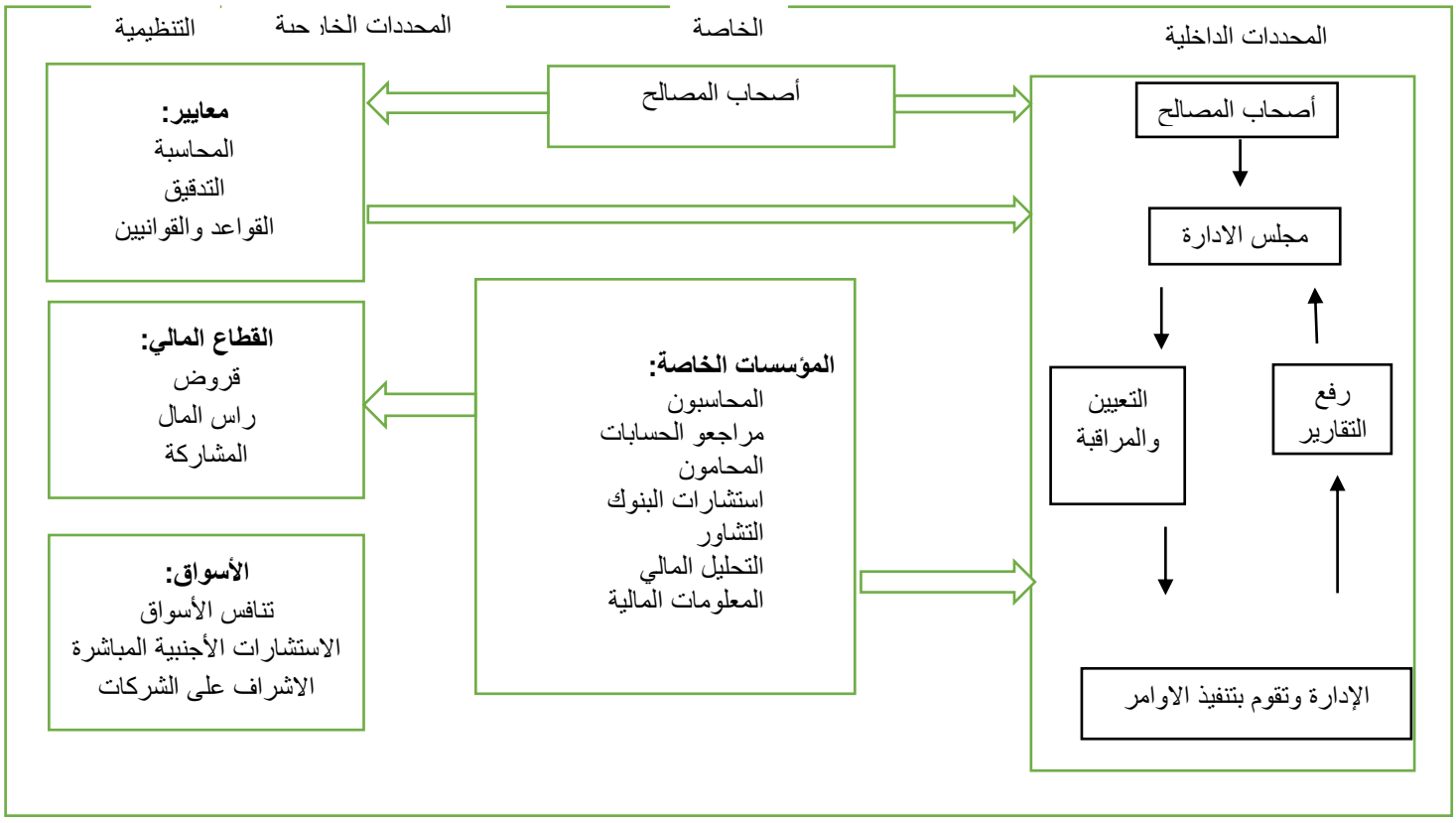

المصدر: أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي دراسة حالة: الشركات الإنشائية المدرجة في بورصة عمان إعداد الطالب وسيم عبد الله صالح

نلاحظ من خلال الشكل ان التطبيق الجيد للحوكمة داخل المؤسسة يحكمه محددات سواء كانت داخلية او خارجية وجب اتباعها للخروج بأحسن النتائج المالية و الخدمية، مثل المنافسة النظيفة ،المحاسبة و التدقيق ، حيث ان لأصحاب المصالح قيمة كبيرة نظرا للدور الذي يتمز بيه هذا الأخير.

المطلب الثاني: مبادى حوكمة الشركات الصادرة عن ال OECD:

تحديث مبادئ الحكومة الشركات الصادرة عن "OECD" منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفق النسخة المحدثة في عام 2004 الى عرض معايير الممارسات المثلى الشائعة بحيث يمكن للبلدان ذات الثقافات مختلفة الاتفاق عليها دون ان تكون الزاميه وتفصيليه بشكل مرهق ويمكن تطبيق المبادئ بغض النظر عن مستوى تركز الملكية او نموذج التمثيل في مجلس الإدارة او اتباع القانون المدني او العام في بلد المعني على كل تتعلق المبادئ بالشركة المدرجة بشكل اساسي لكن يمكن ان تكون اداه مفيدة لتحسين حكمه شركات غير مدرجه في البورصة ويتم ترتيب هذه المبادئ في ست فصول كما يأتي[1]:

[1]كنان نده، "مبادئ حوكمة الشركات في سورية (دراسة مقارنة مع مصر والأردن)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 26، العدد الثاني، دمشق، سوريا، 2010، ص682-683

الجدول 01: مبادئ الحوكمة المنبثقة عن OECD

مبادئ منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية	ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	ذو تأثير في الاداء الاقتصادي الشامل
		المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص التشريعي
		توزيع المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقات في نطاق اختصاص التشريعي واضح في خدمه المصالح العامة
		لدى الجهات المختلفة النزاهة والسلطة والموارد للقيام بواجباتها
	حماية حقوق حمله الاسهم	توفر الحقوق الأساسية للمساهمين
		الحق في المعلومات عن القرارات
		الحق في المشاركة بالتصويت
		تسهيل المشاركة الفعالة
		التصويت شخصيا او غيابيا
		الافصاح عن الهياكل والترتيبات
		تسهيل ممارسه حقوق الملكية
	المعاملة المتساوية لحمله الاسهم	معامله المساهمين بشكل متساوي
		منع التداول بين الداخلين والتداول الشخصي الصور
		الافصاح عن العمليات
	احترام دور	المصالح وفقا للقانون والاتفاقات

	اصحاب المصالح	التعويض مقابل انتهاك الحقوق
		تطوير الاليات للمشاركة
		تقديم المعلومات في الوقت المناسب
		الاهتمامات بالممارسات
		إطار للإعسار واخر للدائنين
	الافصاح والشفافية	الافصاح عن السياسات
		المستويات النوعية للمحاسبة
		المراجعة الخارجية
		قابليه المراجعة للمساءلة
		الفرصة والتوقيت المستخدمان
		المنهج الفعال لاطار الحكومة
	مسؤوليات مجلس الإدارة	العمل وفقا للمعلومات الكاملة
		المعاملة العادلة للمساهمين
		تطبيق المعايير الأخلاقية
		عرض السياسات
		الحكم الموضعي المستقل والوقت المناسب لإتاحة المعلومات

المصدر : محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري "دراسة مقارنة"**، ص50

يوضح الجدول جملة من المبادئ الصادرة عن منضمة التعاون و التنمية الاقتصادية، التي تحكم الشركات حيث تنقسم الى عدة فصول كحماية حقوق أصحاب المصالح و مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث هذه المبادئ تضمن الحقوق و تساهم في تحسين الأداء المالي في المؤسسات.

المطلب الثالث: اليات حوكمة المؤسسات

تتفرع اليه الحكومة الى اليه داخلية واخرى خارجيه ويمكن توضح ذلك فيما يلي[1]:

أولا: الآليات الداخلية

تشمل الاليات الداخلية للحوكمة انشطه وفعاليات المؤسسة واتخاذ الاجراءات اللازمة بغيا تحقيق الاهداف ويمكن تصنيف الاليات الداخلية للحوكمة المؤسسات كما يلي:

1- مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة اداه لمراقبه سلوك الإدارة اذ انه يحمي راس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية في التعيين اعفاء ومكافأة الإدارة العليا كما ان مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجيه الشركة ويراقب سلوكها ويقوم اداءها ويسعى الى تعظيم قيمه الشركة.

وحتى تكون هذه المجالس فعاله ينبغي ان تكون في الموقف الذي يؤهلها لعمل للعمل لمصلحه شركه وفي الوقت نفسه تأخذ الاهداف الاجتماعية للشركة بعين اعتبار كما يجب ان تمتلك السلطة اللازمة لممارسة احكامها الخاصة بعيده عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها وتقوم باختيار الإدارة العليا فضلا عن الاشراف المستمر على اداء الشركة والافصاح عن ذلك.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجا الى تأليف مجموعه من اللجان من بين اعضائه من غير التنفيذيين وتتمثل في ما يلي:

[1] رقية حساني، مروة كرامة، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالية الإداري، مداخلة بعنوان اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة بسكرة، ص 12-13

أ. **لجنة التدقيق** : لقد حظيت لجنه التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية والدولية والمحلية المتخصصة والباحثين خاصه بعد الاخفاقات والاضطرابات التي حصلت في الشركات العالمية ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن ان تؤديه لجنه التدقيق في زياده الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال دورها في اعداد تقارير المالية واشرافها على وظيفه التدقيق الداخلي في الشركات اضافه لدورها في دعم هيئتها التدقيق الخارجي وزياده استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

ب. **لجنة المكافآت**: يوصي اغلب الدراسات الخاصة بحكمه المؤسسات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بانه يجب ان تتشكل لجان المكافأة من اعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين وفي مجال الشركات المملوكة فقد تضمنت ارشادات منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة ان تكون مكافئات اعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقوله وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في المدى البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية وتتركز وظائف لجنه المكافأة وواجبات والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

ت. **لجنة التعيينات**: يجب ان يتم تعيين اعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة ولضمان الشفافية في تعيين اعضاء مجلس الإدارة بقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعه من الواجبات منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم مهاراتهم باستمرار وتأخر موضوعيه في عمليه التوظيف وكذلك اعلان عن الوظائف المطلوبة اشغالها.

2- التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عمليه حوكمة المؤسسات اذ انها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدره المواطنين في مسائله الشركة حيث يقوم المدققون داخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية العدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة المملوكة للدولة وتقليل المخاطر الفساد المالي والاداري.

ثانيا: الاليات الخارجية

تتمثل الاليات الخارجية فيما يلي[1]:

1- التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي أحد الأركان المهمة المؤثرة في حوكمة الشركات؛ نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات؛ من خلال التقرير المالي الذي يقوم بإعداده. لذا فإن دور التدقيق الخارجي يعد جوهريا وفعال في مجال حوكمة الشركات ألنه يحد من التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، لذا تركز حوكمة الشركات على الاهتمام باستقلالية التدقيق الخارجي، والتزامه بمعايير التدقيق المحلية والدولية، وقواعد السلوك الأخلاقي، ومعايير رقابة الجودة، وضوابط تقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للشركة الخاضعة للتدقيق، والالتزام بالتغيير الإلزامي للعمل لدى الشركة الخاضعة للتدقيق بمدة ال تتجاوز ثالثة إلى خمسة سنوات.

ثالثا: آلية الاندماج والاستحواذ: بين كل من "Kedia and John ,2003" أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، ومن دونه ال يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال. أما في الشركات المملوكة للدولة يجب أن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات.

رابعا: اليات سوق المال تعد منافسة سوق المنتجات والخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويرى "Impavido and Hess ,2003" بأن قيام الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح يجعلها تنافس بقوة في السوق.

[1] صباح الغربي، الدكتور سماعيل رومي، الدكتور دياب زقاوي، **نموذج مقترح لحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات**، ص 13.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه تعرفنا على التطور التاريخي لمبادئ الحوكمة و كيف اصبح عليه، و ما نشئ عن هذا التطور من مفاهيم و مبادئ بسبب الانهيارات و الازمات التي مني بها الاقتصاد العالمي ،و ما مدى اهمية تطبيق هذه المبادئ داخل المؤسسة ، حيث تضمن الحقوق و تحدد الواجبات كل من المسيرين و أصحاب المصالح ، وكل من له صلة بالمؤسسة، هذا يستوجب التطبيق السلين لها باستخدام الاليات الداخلة و الأخرى الخارجية و باتباع أيضا المحددات.

الفصل الثاني: الأداء المالي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات

المبحث الثالث: دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي

تمهيد الفصل

يحظى موضوع تقييم الأداء للمؤسسة باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي.

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها، وعند ذلك يمكن تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي.

وكما رأينا فيما سبق أهمية الحوكمة في رفع مستوى الأداء، لذا سنبين في هذا المبحث أثر الممارسات السليمة للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول مفاهيم حول تقييم الأداء المالي، وفي المبحث الثاني يتناول أهم المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي، أما في المبحث الثالث حاولنا الربط بين الحوكمة والأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية، كما يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما. وعليه سنعالج في هذا المبحث الإطار النظري لتقييم الأداء المالي في المؤسسات ضمن ثلاث مطالب أساسية:

المطلب الأول: مفهوم الأداء

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعد مفهوم الأداء المالي عموما من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ تنطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات من مختلف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة[1].

الفرع الأول: تعريف الأداء

لقد وردت تعاريف عديدة ومختلفة حول مفهوم الأداء ويعود هذا إلى كونه مفهوم واسع الاستعمال، متطور ومتعدد المكونات، وأهم التعاريف التي وردت حول مفهوم الأداء يمكن أن نذكرها فيما يلي:

عرفAkherkhen الأداء على أنه: "انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة".[2]

-لا يعرف الأداء على أنه: " المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة".[3]

-ويعرف الأداء أيضا على أنه: "الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة المحددة".[4]

-ويعرف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقييس الإيزو 9000 إصدار 2000 بأنه يشمل الكفاءة والفعالية: فالفعالية هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والموارد المستعملة[1].

---

[1]-طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011،ص63.

[2]- الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ، العدد السابع ، الجزائر ، 2009، ص 218.

[3]-توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003.2004، ص3.

[4]-وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 38.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الأداء هو الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة.

الفرع الثاني: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما الفعالية والكفاءة والإنتاجية، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

-لفعالية: نقصد بها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.[2]

-الكفاءة: كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.[3]

-الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مقياس الكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.[4]

الفرع الثالث: أنواع الأداء يتم تصنيف الأداء حسب المعايير التالية:[5]

1- حسب معيار الشمولية: يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي والأداء الجزئي:

-الأداء الكلي: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.

-الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

2-حسب معيار المصدر: ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

---

[1] -Norme ISO 9000:2000, systèmes management de la qualité, principes essentiels et vocabulaire, P 4.

[2] -إلهام يحياوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة)، باتنة ، مجلة الباحث ، الجزائر، العدد الخامس، 2007 ، ص46 .

[3] -الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[4] -مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007، ص3.

[5] -عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "قياس و تقييم "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2001-2002، ص5.

–الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، والمالية والتقنية الضرورية التسيير نشاط المؤسسة، ويشمل الأداء الداخلي ما يلي:

–الأداء البشري: وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

–الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

– الأداء المالي: ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

–الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

3– حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي، وأداء إداري:

–الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها، ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.

–الأداء الاجتماعي: ويعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

–الأداء التكنولوجي: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

-الأداء الإداري: ويتمثل في الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

4- **حسب معيار الوظيفة:** يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة والمتمثلة في كل من الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، وظيفة البحث والتطوير، أداء وظيفة الأفراد... الخ.

-أداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها، وتحقيق المردودية.

-أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف.

-أداء وظيفة البحث والتطوير: يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة منها التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار.

-أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من انجازه وأداء مهامه بنجاح.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي أحد أنواع الأداء، كما يعد شموليا وهاما وضروريا لأي مؤسسة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل المؤسسة، فعدم تحقيق المستوى المطلوب للأداء المالي يعرض وجودها واستمرارها للخطر والتفوق فيه يضمن لها مركزا تنافسيا قويا ويفتح لها المجال للانطلاق والنمو.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

1- تعريف الأداء المالي:

لقد تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف نجد منها:

-الأداء المالي هو: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[1]

-عرف "Gladston" الأداء المالي على أنه: " وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجلات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة" .[2]

-يعرف الأداء المالي على أنه هو: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة (قيمة اقتصادية)".[3]

-ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:[4]

-العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

-مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها المؤسسات أعمالها التحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

---

[1]-السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص38.

[2]- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء الملي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 67.

[3]-محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي، مداخلة مقدمة ضمن "الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، 05 و06 ماي 2013.

[4]- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص 41.

3- العوامل المؤثرة في الأداء المالي يتأثر الأداء المالي بعوامل خارجية وداخلية تتمثل في: [1]

أ- العوامل الخارجية:

تتمثل هذه العوامل في المجموعة من التغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة وعن رقابتها وتعبر عن كل ما هو خارج عن المؤسسة (المحيط) بمختلف أبعاده، مما تؤثر على أدائها وخاصة أدائها المالي إما في شكل فرص يسمح لها بتحسين أدائها أو قد تكون خطرا يؤثر سلبا عليها مما يستدعي ضرورة التكيف معها لتخفيف آثارها، وبالتالي رفع مستوى المؤسسة لأدائها يرجع قدرتها على التكييف ومسايرة هذه المتغيرات إما فرص كانت أو مخاطر، ومن أهم هذه العوامل نجد:

- **العوامل الاقتصادية:** وهي تشكل أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية، ومن بينها الفلسفة الاقتصادية للدولة، سياسة التجارة الخارجية، معدلات التضخم وأسعار الفائدة، المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق.... إلخ.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** قد تكون هذه العوامل عائقا أمام تحسين الأداء المالي للمؤسسة نظرا القوة تأثيره على محيط المؤسسة، نذكر على سبيل المثال ثقافة المجتمع قد تمنع من انتشار منتجات المؤسسة مما يعكس سلبا على أدائها المالي.

- **العوامل السياسية والقانونية:** تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني، طبيعة القوانين والتعليمات المطبقة على المؤسسة من طرف الدولة، وكذلك قوانين السوق، السياسات المالية والنقدية للدولة.... إلخ.

-**العوامل التكنولوجية:** فالتغييرات التكنولوجية قد تساهم في تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتوجات وهذا ينعكس إيجابا على الأداء المالي للمؤسسة.

[1]-يحياوي نعيمة، مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-2009، ص 220.

ب – العوامل الداخلية: تتمثل في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها المالي وبحيتها، حيث يمكن للمؤسسة التحكم فيها لحد ما والسيطرة عليها بشكل يسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية إذا ما أحكمت المؤسسة تنظيمها وأهلت عمالها واستخدمت أساليب التسيير الحديثة، وكونها تتميز بالكثرة يصعب حصرها، ويمكن تصنيفها إلى:

–العوامل التقنية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة والتي تضم على الخصوص: الهيكل التنظيمي، التكنولوجيا، العملية الإنتاجية، الموقع الجغرافي للمؤسسة، الإستراتيجية والأسلوب المتبع.

–العوامل البشرية: يلعب العنصر البشري دورا فعالا في أداء المؤسسة والذي يختلف من حيث السن الجنس، مستوى تأهيل أفراد المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجية المستخدمة، أنظمة المكافآت والحوافز، العلاقة بين العمال والإدارة.

–نظام المعلومات السائد: تلعب المعلومات دورا مهما في متابعة وتقييم أداء المؤسسة، حيث يتجسد انسياب المعلومات ضمن المحيط الداخلي للمؤسسة في نظام قائم بذاته، يتفاعل مع مجمل الأنشطة والوظائف التي تضطلع بها ومدى السرعة والفعالية في تحويل المعلومات من مواقع التنفيذ إلى مواقع القرار أو العكس، إضافة إلى مدى نوعية هذه المعلومات ومدى الكفاءة العالية والدراية المعمقة بعملية جمع وتصنيف وتقيم البيانات المعبرة عن الأداء، وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الكفيلة بتصحيح أو تقييم مسار هذا الأداء.

وعليه فإن الأداء المالي الجيد يتحقق من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة المؤسسة على التعامل الصحيح مع محيطها الخارجي وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي.

الفرع الثاني: معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة المركز المالي للمؤسسة، ونوضح فيما يلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب:

-المعايير التاريخية: هي المعايير المستقاة من الأداء التاريخي للمؤسسة، حيث يستعان بها للحكم على الأداء المالي للمؤسسة إضافة إلى توجهاته المستقبلية، إلا أن هذا المعيار لا يأخذ في عين الاعتبار التغيرات والتطورات الحالية داخل المؤسسة وخارجها.[1]

-المعايير القطاعية (الصناعية): وتشير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات، لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة النشاط.[2]

-المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي مازالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.[3]

-المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

[1]- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 84.

[2]- عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 54.

[3]- علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي وأهدافه

– أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:[1]

- تقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم سيولة المؤسسة.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة.
- تقييم مديونية المؤسسة.
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة.
-تقييم تطوير حجم المؤسسة

وتشمل أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص عملية متابعة أعمال المؤسسات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالية أدائها نحو الاتجاه الصحيح.

2–أهداف الأداء المالي:

[1]– محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 47.

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[1]:

لا يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

لا يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يمكن تعريف تقييم الأداء المالي كما يلي:

-عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني: " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف المعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[2]

-كما يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه: "قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، الخصوم، رأس المال النشاط التشغيلي للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، ومنه يمكن قياس التنبؤ بالفشل".[3]

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2]- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3]-محمود جلال وطال الكسار، تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص 07.

– تقييم الأداء المالي هو: " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.[1] وعليه فإن تقييم الأداء المالي يعكس كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والمادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية خاصة في المؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة، لأنها تمثل الدافع والحافز لتحقيق أهدافها، وتكمن هذه الأهمية في:[2]

–يعتبر مقياسا للحكم على مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية إما بقياس حالة التقدم أو التأخر فيها وبالتالي الكشف عن نقاط القوة والضعف سعيا لمواصلة نشاطها لأجل تحقيق أهدافها.

– يوفر المعلومات لمختلف المستويات داخل المؤسسة لأغراض التخطيط المالي والرقابة المالية، ويساعد على ترشيد اتخاذ القرارات، كما يوفر المعلومات لمختلف الجهات الخارجية عن المؤسسة.

– معرفة العناصر الكفؤة والعمل على تعزيزها والاستغناء عن العناصر غير الكفؤة، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.

– يستهدف التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة، والعمل على تكاملها الخلق نوع من المنافسة الذي بدوره يسمح بتحسين أدائها.

– يساعد على إعادة توجيه النشاط نحو تحقيق الأهداف المحددة.

– يظهر التطور الذي شهدته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك من فترة الأخرى، مع مقارنتها بالمؤسسات المماثلة.

[1] – عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 38.

[2] –حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، ص 92.

– المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

الفرع الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

تتم عملية تقييم الأداء المالي بالقيام بالخطوات التالية:[1]

–الحصول على مجموعة من القوائم المالية السنوية، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة

–لا احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

–وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

– دراسة وتقييم النسب.

– وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي، ولتوضيح أكثر لمراحل تقييم الأداء المالي نورده في الشكل رقم 03.

[1]–محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الشكل رقم 03: مراحل عملية تقيم الأداء

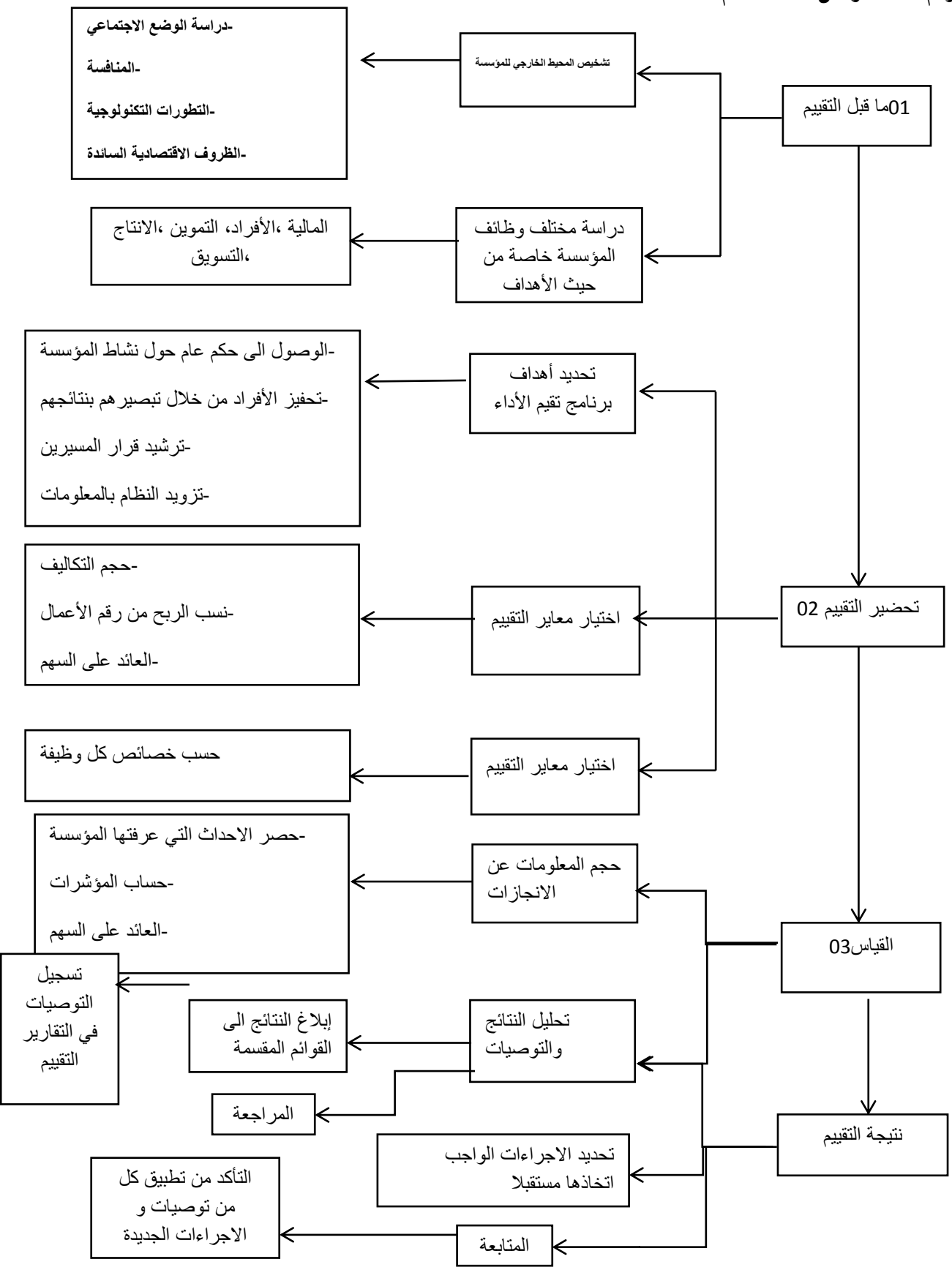

المصدر:

Chevalier et autre : Gestion des ressources humaine, De book Université, Québec.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات

بعدما تعرفنا في المبحث السابق على المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي، سنحاول في هذا المبحث تناول أهم الأدوات التحليلية التي يمكن أن يستعين بها المحلل المالي في عملية تقييمه في تقييم الأداء المالي، وذلك بالوقوف على أربعة مطالب رئيسية وهي:

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثاني: نسب السيولة والنشاط

المطلب الثالث: نسب الربحية والمردودية

المطلب الرابع: نسب النمو والرفع المالي

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة هو التوازن المالي و هو من أهم المبادئ و الشروط التي يعتمد عليها إلى حد ما في عملية التعامل مع المقرضين، ونجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل و مدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة استعمالها فيها و هذه القاعدة تعرف بـ: "التوازن المالي". ويتم دراسة التوازن المالي من خلال ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل:

01- **مفهوم رأس المال العامل وطريقة حسابه:** هو من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضا هامش الأمان، نجد له عدة تعريفات منها[1]:

- أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

- هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة: بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهه لتمويل الأصول الثابتة.

ويسمح هذا المؤشر للمؤسسة بمواجهة مشاكل عديدة أهمها صعوبة السداد ونقص السيولة.

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين: [2]

من أعلى الميزانية: ترتكز هذه الطريقة على أصل رأس المال العامل، والمتغيرات المحددة له، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

= (أموال خاصة+ ديون طويلة الأجل) – الأصول الثابتة

[1]-عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 07.

[2]-ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999 ، ص 46 .

2 -عباسي عصام، مرجع سبق ذكره، ص74.

من أسفل الميزانية: هذه الطريقة ناتجة عن مبدأ توازن الميزانية، وتبين لنا هذه الطريقة وجهة رأس المال العامل حيث أنه يعمل في دورة الاستغلال، ويسمح للمؤسسة بأن تحافظ على مستوى السيولة لتجنب مشاكل عدم القدرة على السداد، ويحسب رأس المال العامل في هذه الطريقة كما يلي:

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

2-أنواع رأس المال العامل:

وهناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، وتحسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

إذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من الصفر (0) فهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة دون الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، وتشمل مجموعة الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداول

= مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون = الديون القصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

= مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الصفر (0) فهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل :

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فتتمثل الاحتياجات الدورية في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام.

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:[1]

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل الدورية – مصادر التمويل الدورية

= (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل السلفات المصرفية)

= (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

[1]–عباسي عصام، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2 : مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 35 3 : مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2005، ص 22.

الفرع الثالث: الخزينة

تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة. وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، أما في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل وتحسب الخزينة بطريقتين كما يلي:

الطريقة الأولى: الخزينة = رأس المال العامل– احتياجات رأس المال

الطريقة الثانية: الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

المطلب الثاني: نسب السيولة والنشاط

الفرع الأول: نسب السيولة

نسبة السيولة هي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها القصيرة الأجل.

تهتم المؤسسة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل الاستحقاق لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع المالية المستقبلية للمؤسسة و بذلك فإن لنقص السيولة تأثير على المساهمين. ولقياس نسب السيولة أمام المحلل المالي مجموعة من النسب المالية ويمكن ذكر بعضها:

– نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل) *100 %

– نسبة السيولة المختصرة:

تقيس مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

– نسبة السيولة الجاهزة:

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزءا من الذمم، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة/ الخصوم المتداولة) × 100%

الفرع الثاني: نسب النشاط

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم فيها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة، فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات. ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد[1].

ويوجد هناك عدة نسب النشاط نذكر أهمها:

– مدة دوران الزبائن:

تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

[1]–عباسي عصام، مرجع سبق ذكره، ص67.

مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال السنوي × 360

– معدل دوران المخزون:

يعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي. ويحسب من خلال العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

= تكلفة البضاعة المباعة / [(مخزون 1+مخزون 2)2]

– معدل دوران الأصول:

ويحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

– معدل دوران الذمم الدائنة:

ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات / رصيد الدائنين

= تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

متوسط فترة الائتمان:

ويحسب كما يلي: متوسط فترة الائتمان = عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس كل من معدل دوران الذمم الدائنة ومتوسط فترة الائتمان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي تواجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.

المطلب الثالث: نسب الربحية والمردودية

الفرع الأول: نسب الريحية

تعد هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة للمؤسسة كمفهوم للقياس بسبب عدم توفر وسيلة تكامل تجمع بين هذه النسب حتى تبرز متى تكون استثمارات المؤسسة مربحة، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بالتضحية بأرباح حالية من أجل الحصول على أخرى أكبر في المستقبل.

لكن من أهم المشاكل التي تتخلل هذه النسب نجد أن الربحية المحاسبية تتجاهل الخطر، بالتالي تكون غير قابلة للمقارنة بالرغم من توفيرها معلومات مهمة عن النشاط التشغيلي في الأجل القصير. من أهم نسب الربحية نجد:[1]

-هامش الربح الإجمالي:

يعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة، كما تعتبر مؤشرا عن المدى الذي يمكن أن تخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول الربح الإجمالي إلى قيمة سالبة، يحسب كما يلي:

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي/ صافي المبيعات

- هامش الربح الصافي

يحسب كما يلي:

هامش الربح الصافي = الربح الصافي/ صافي المبيعات

- معدل العائد على حقوق الملكية:

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق عل استثمارات المساهمين في المؤسسة، يحسب بالعلاقة التالية:

[1]- محمد يونس خان، هشام صالح غرايبية، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، 2008 ، ص62.

معدل العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي/حقوق الملكية

– معدل العائد على الاستثمار:

يحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = الربح الصافي/ مجموع الاستثمارات

– معدل العائد على إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة ويمكن حسابه كما يلي:

معدل العائد على إجمالي الأصول = الربح الصافي/ اجمالي الأصول

الفرع الثاني: نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية.[1]

وتتمثل نسب المردودية في كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

–المردودية الاقتصادية: تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. [2]

وتحسب المردودية الاقتصادية كما يلي:

معدل المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

[1] –الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن ،2006، ص 267.

[2] –الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

يقيس معدل المردودية الاقتصادية مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

– المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة): ويمكن تعريف مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية) على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم.

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية. وتحسب المردودية المالية كما يلي:

مردودية الأموال الخاصة (Rep) = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة.

–المردودية الاقتصادية والمردودية المالية وأثر الرافعة المالية:

يمكن أن تكون للمؤسسة مردودية اقتصادية جيدة ومردودية مالية رديئة، وبالعكس، كما يمكن أن تتمتع مؤسسة ذات مردودية اقتصادية ضعيفة بمردودية مالية جيدة.

فهذا التناقض الظاهري ناتج من أثر الرافعة المالية (معامل الاستدانة)، الذي يمكن أن يضاعف المردودية بالنسبة للمساهمين.

حيث يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون).

نسبة المردودية المالية (بالنسبة إلى الأموال الخاصة) عبارة عن جداء نسبتين:[1]

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية * معامل الاستدانة

[1] –أكلى تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008 – 2009، ص60.

النتيجة النتـيجة الخصوم

———— = ———— * ————

الأموال الخاصة الأصول الأموال الخاصة

يمكن القول أنه عند مردودية اقتصادية مستقرة، تتحسن المردودية المالية عند ارتفاع معامل الاستدانة.

كما تحسب المردودية المالية كما يلي:

المردودية المالية = المردودية التجارية * دوران الأصول * معامل الاستدانة

النتيجة النتيجة رقم الأعمال الخصوم

———— = ———— X ———— X ————

الأموال الخاصة رقم الأعمال الأصول الأموال الخاصة

فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر الرافعة الإيجابي. أما في الحالة العكسية أي إذا كانت المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين ، ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.

المطلب الرابع: نسب النمو والرفع المالي

الفرع الأول: نسب النمو

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه المؤسسة على مر الزمن، فالنمو هدف مرغوب فيه إلى أنه يمكن من توسيع المؤسسة، تطوير منتجاتها، تحسين طرق إنتاجها، زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا وعموديا مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى وخلق وظائف جديدة، و زيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في المؤسسة عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب، وعائد أعلى للمساهمين.[1]

[1]–محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 124.

ويعتبر معدل النمو ذو أهمية خاصة، حيث أنه يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو المؤسسة، حيث توجد أربع حالات:

-إذا كانت المؤسسة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد القومي فيدعى نمو طبيعي.

- إذا كانت المؤسسة تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاقتصاد القومي فيدعى بالنمو السريع.

-إذا كانت معدلات نمو المؤسسة أقل من معدلات نمو الاقتصاد القومي فيقال عن المؤسسة راكدة.

- في حالة كون معدلات نمو المؤسسة سالبة، فان ذلك يدل على تراجع المؤسسة .

ولحساب معدل النمو المتغير ما وليكن (X) فإنه: يؤخذ التغير في قيمة (X) بين فترتين زمنيتين ويقسم على القيمة الأولى ل X و0٪، وعليه فإن معدل النمو (x9) يساوي:

$$GX = \frac{X1 - X0}{X0} = \frac{\Delta X}{X0} = \frac{X1}{X0}$$

وتقيس معدلات نمو المؤسسة المتغيرات ذات الأهمية المالية مثل: المبيعات، التكاليف، صافي الدخل، المقسوم النقدي، سعر السهم في السوق، ... إلخ. ويجب عند حساب معدلات النمو أن يتم الحساب لعدة فترات بدلا من الفترة الواحدة عند ذلك تكون الصورة أوضح عن معدلات النمو.

نمو المبيعات:

وهي نسبة تقيس المبيعات الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة مقارنة مع السنة الماضية. ولقياس معدل نمو المبيعات تستخدم المعادلة التالية:

مبيعات السنة – مبيعات السنة الماضية

نسبة نمو المبيعات= ——————————————

مبيعات السنة الماضية

نمو الدخل الصافي:

يحسب كما يلي:

الصافية النتيجة للسنة الحالية – النتيجة الصافي للسنة الماضية

نسبة نمو الدخل الصاف = ——————————————

النتيجة الصافية للسنة الماضية

الفرع الثاني: نسب الرفع المالي

تقيس نسبة الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المؤسسة لحجم كبير من الإيرادات، إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض له المؤسسة (عدم القدرة على الوفاء). فهي النسب التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة[1].

ومن النسب التي تقيس الرفع المالي نجد:[2]

– نسبة إجمالي الديوان إلى إجمالي الأصول:

نسبة إجمالي الديوان إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

[1]–عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في القطاع البحري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، سوريا، 2006-2007، ص 84.

[2]–سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 60.

-نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون:

نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون = القروض القصيرة الأجل / إجمالي القروض

-نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

نسبة الخصوم المتداولة على حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية

-نسبة إجمالي الديون الى الموجودات:

نسبة اجمالي الديون الى الموجودات = إجمالي الديون القصيرة والطويلة) / الموجودات

المبحث الثالث: دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة لذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى دور الممارسات السليمة للحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، لأن قدرة هذه الأخيرة على توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية محدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك المؤسسات أو الامتناع عن ذلك، وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها على المدى الطويل، ومن أجل تحقيق ذلك تم تقسيم هذا المبحث ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي

المطلب الثاني: طرق وأساليب الحوكمة لتحسين الأداء المالي

المطلب الثالث: تأثير الممارسات السليمة للحوكمة على تحسين الأداء المالي

المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي

تعتبر المراجعة إحدى أهم آليات حوكمة المؤسسات، لما لها من دور أساسي في رقابة وتقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث تنقسم إلى مراجعة داخلية ومراجعة خارجية.

الفرع الأول: مساهمة المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي

تلعب المراجعة الخارجية دورا فعالا في إنجاح حوكمة المؤسسات حيث تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما تقضي على تماثل المعلومات المحتوات بالقوائم المالية، وتوجد أطراف مكلفة بالمراجعة الخارجية والمتمثلة في:[1]

- مصالح الدولة والجماعات المحلية.
- صناديق الضمان الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية، والتأمينات.
- باقي المؤسسات التي تستفيد من رقابة الدولة وما ينوبها.
- أطراف أخرى والمتمثلة في:

– **المتفشية العامة للمالية:** من مهامها مراقبة التسيير المالي والمحاسبي.

– **والمفتشية العامة للوزارات:** وهي هيكلة وزارية مكلفة بفحص التسيير الداخلي للمؤسسات من نفس القطاع وذلك من أجل:

- تتبع برنامج عمل كل قطاع.
- اقتراح حلول من أجل التسيير الحسن للعمليات وتحصيل الأهداف المسطرة.

[1] –عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2006-2007، ص 7.

– **مجلس المحاسبة:** يتولى الرقابة على تسيير الأسهم العمومية في المؤسسات أو الهيئات أو الجماعات المحلية التي تمتلك فيها الدولة مهما كان وضعها القانوني وبها تخضع المؤسسة الاقتصادية لرقابة هذا المجلس باعتباره أن الدولة مساهمة.

– **محافظيه الحسابات:** تمثلها مجموعة أشخاص تقوم بمراقبة خارجية ذات طابع قانوني تنفذ على مختلف العمليات المحاسبية بشركات الأسهم، ومن مهامها:

– إجراء كل الخصوصيات ومختلف أشكال الرقابة اللازمة والأساسية.

– فحص كل عمليات المؤسسة.

–كما أن لها دور آخر وذلك عن طريق المراجع الخارجي بصفته مختص مستقل الصلاحية القانونية والتي تمنح له التأهيل لفحص كل خصوصيات المؤسسة محل التقييم.

ومن أجل نجاح الرقابة الخارجية لمختلف حسابات المؤسسة لابد من:

–رقابة خاصة من أجل التدقيق في الحسابات والبحث عن النقائص.

– خبراء مكلفين من قبل المحاكم.

الفرع الثاني: دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي

– تتعرض مختلف المؤسسات إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء وفي هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في المؤسسة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وهذا من أجل[1] :

– حماية مصالح أصحاب المصلحة.

[1]–سليماني رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

– ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع موجوداته نحو الإستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للمؤسسة في إطار نظام رقابي فعال.

– ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كاف وفعال.

تتبع لجنة المخاطر عدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة ونذكر منها:

– النماذج الداخلية.

– اختيار التحمل.

– استخدام وكالات التنقيط في إدارة المخاطر.

ومن أجل وصول المؤسسات إلى أفضل طريقة للمحافظة على أموالها والتقليل أو القضاء على الخسائر المحتملة ومنه أداء جيد للمؤسسة لذا ينبغي أن تشمل إدارة المخاطر في كل مؤسسة على ما يلي:

– رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

حيث ينبغي على المجلس اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي له وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها، وعلى الإدارة العليا القيام بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية للمؤسسة التي أقرها المجلس وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر

– كفاية السياسات والحدود:

على مجلس الإدارة العليا للمؤسسة العمل على ضرورة أن تتناسب إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المؤسسة وضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كفاءة عناصر إدارة المخاطر.

– كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

رقابة المخاطر تحتاج الى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة والمجلس بالتقارير.

– كفاية أنظمة الضبط (الرقابة الداخلية) :

الهياكل الرقابة الداخلية دور حاسم في ضمان حسن سير أعمال المؤسسة على وجه العموم وإدارة المخاطر على وجه الخصوص.

و بحكم أن الحوكمة تؤدي إلى رفع أو تحسين أو أصلا خلق الأداء في المؤسسات، فان الإدارة الجيدة و المتحكمة بدورها تؤدي إلى وجود الأداء بالمؤسسات.

الفرع الثالث: دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي

يمارس مجلس الإدارة مهامه الإشرافية وسلطاته في اتخاذ القرارات من خلال تشكيل لجان من أعضائه يمكن أن يشارك فيها أعضاء من الإدارة التنفيذية، ومن أهم هذه اللجان لجنة المراجعة والتي تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ذوي خبرات في المحاسبة والمراجعة والتمويل، وتتوافر لديهما الإدارة والسلطة والموارد لتوفير إشراف جيد على عملية التقارير المالية، و تتكفل اللجنة باختيار المراجع الخارجي وتتولى تقييم أدائه والموافقة على أتعاب المراجعين، حيث تعتبر صيغتي الاستقلالية وعمق النظر أهم صفاتها، كما تلعب دور رئيسي في الإشراف والرقابة المالية وتقديم التقارير وتعمل على زيادة الثقة العامة بالمؤسسة، وهي من اللجان الهامة في حماية أصول المؤسسة بما يخدم مصالح المساهمين والمستثمرين والمودعين والمنظمين.

ومن أهم وظائف مجلس الإدارة:[1]

- العمل على تحسين نوعية التقارير المالية عن طريق مراجعة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة.

- تقييم وتحسين وتقويم بيئة الرقابة واستعراض نظام تحليل المخاطر بالمؤسسة.

- تحسين مستوى الاتصال مع المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز استقلالهم والقيام بصفة دورية بمراجعة مكافآت وأداء المراجعين الخارجيين.

[1]-سليماني رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

-الالتزام بالقوانين واللوائح والإرشادات.

وتقوم لجنة المراجعة بأنشطة مختلفة تساعد على تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات تترجم في إعداد تقارير سنوية تقدم إلى مجلس الإدارة، ومن أهم هذه الأنشطة:

- تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين.
- فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين.
- فحص التقارير المالية.

ولضمان فعالية اللجنة بالمؤسسة ينبغي توافر العناصر الآتية:

- استقلالية أعضائها.
- الدراية المالية والخبرة، خاصة مع عقد الأدوات المالية الحالية.
- إعداد التقارير المالية من حيث الإشراف والرقابة فقط.

الفرع الرابع: دور المراجع الخارجي في تعزيز ثقة المجتمع المالي

يرى الباحثون أن تعزيز ثقة المجتمع المالي بدور المراجع من الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى ظهور حوكمة المؤسسات، لذا فإن حوكمة المؤسسات وضعت مجموعة من المبادئ و الآليات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للمؤسسات بأداء المراجع الداخلي و الخارجي.

للوصول إلى ثقة المستثمر يجب تعزيز محاسبة المؤسسات وتقوية حوكمة المؤسسات وبتركيز بشكل رئيسي على لجنة تدقيق المؤسسة أن تكون مسؤولة وبشكل كامل عن مراقبة المراجع الخارجي واعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال المراجع و الأعمال الأخرى كذلك، ولذا يطلب من لجان التدقيق الالتزام بمسؤولياتهم كاملة، وذلك من خلال تأديتهم لعدد من المهام التي تعزز من ثقة المستثمر ونذكر منها:

-تصميم خطة مهام مكتوبة تتضمن أهداف اللجنة كاملة بما فيها مساعدة مجلس الإدارة المراقبة والتحقق من نزاهة القوائم المالية على أنها تتماشى مع القوانين المنصوص عليها، وأهلية المراجع الخارجي ومطابقته لمواصفات الاستقلالية، وأهلية وكفاءة أداء وظيفة المراجع الداخلي والخارجي.

-تقييم تقرير المراجع الخارجي لمرة واحدة سنويا على الأقل والذي يشمل وصفا شاملا لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالمؤسسة .

-مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية مع كل من الإدارة والمراجع المستقل.

-تقديم المساعدة لإدارة المخاطر.

كما أن لجنة المراجعة مطالبة بمناقشة من كل من المراجعين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة المؤسسة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة وماهية الخطوات التي تتخذها وتتبعها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعة من قبلها لتقليل تلك المخاطر.

المطلب الثاني: طرق وأساليب الحوكمة لتحسين الأداء المالي

إن التطبيق الجيد لآليات الحوكمة يمثل سبيل التقدم لكل الأفراد و المؤسسات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسبا من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة سلامة الأداء المالي للمؤسسات، وعليه فقد حدد الفكر المحاسبي و المالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على الأداء ، وتتمثل هذه القنوات في الاتي[1] :

الفرع الأول: زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي

إن التطبيق السليم للحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص الدخول لأسواق رأس المال ، وذلك من خلال القضاء على أهم عائقين أمام المؤسسات للوصول لمصادر التمويل الخارجي و هما:

[1]-عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 224.

-عدم اتساق المعلومات بين الممولين والمقترضين نتيجة ضعف الإفصاح المحاسبي.

- عدم قيام المقترضين بالعمل لمصلحة المقرض بالشكل الأفضل مما يعني إهمال ذوي المصالح المرتبطين بالمؤسسة.

الفرع الثاني: زيادة قيمة المؤسسة

لا تؤدي ممارسات الحوكمة إلى زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي فحسب، وإنما تؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة المؤسسة وميل المستثمرين إلى دفع أسعار على أسهم المؤسسات التي تمتاز فيها الحوكمة بالفاعلية، كما إن انخفاض تكلفة رأس المال يترجم بانخفاض التكلفة الاقتصادية في القطر، بحيث تجعل منه قطرا أكثر جذبا للاستثمار.

الفرع الثالث: تخفيض مخاطر الأزمات المالية

في هذا السياق أوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي للانهيارات المالية التي عرفتها الأسواق الآسيوية يعود بشكل محوري إلى ضعف التشريعات، وبالتالي ضعف الحماية للمستثمرين مما يجعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية للأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة المستثمرين في الأسواق، بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يقود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم. إضافة إلى ذلك فإن فوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذبا منها في الأسواق المتطورة و يرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق أقل تعقلا وممارسة لحوكمة المؤسسات.

الفرع الرابع: تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح

إن كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين، الحكومة) يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع المؤسسة، حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت المؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة

لالتزاماتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والاجتماعات المستثمرة والصراحة والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

المطلب الثالث: تأثير الممارسات السليمة للحوكمة على تحسين الأداء المالي

إن الممارسات السليمة للحوكمة ستساعد المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب تتمثل في:[1]

– من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، لأن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسة، وتأكل قدرتها التنافسية، وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.

–تؤدي إجراءات الحوكمة إلى تحسين إدارة المؤسسة من خلال مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج بناء على أسس سليمة، مما يساعد المؤسسات على جذب الاستثمارات بشروط جيدة.

–بتبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع الموظفين، فإن الحوكمة تساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية.

–تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق الحوكمة لحماية الأقليات من حملة الأسهم تفتح أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.

– و إن تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا توفرت الخصائص التالية في هيكل الحوكمة وهي[2]:

[1]–نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، مداخلة مقدمة ضمن" الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06 و07 ماي 2012، ص 12.

[2]–يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014، ص 66.

-القدرة على منح الضمان بان الوكيل يأخذ القرارات التي تتوافق والعقد الذي تم تأسيسه بين الوكيل والمالك (المساهمين وضمان استمرارية تدفق رأس المال لتمويل المؤسسة.

-الحد من الآثار المترتبة على عدم اتساق المعلومات بين المديرين ومزودي رأس المال والذي يمكن أن يؤدي إلى ضياع ثروة المقرضين (الممولين)

-القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهة التحايل والخداع الذي يوجه لسلب مصادر وأموال المؤسسة.

خلاصة الفصل:

يعتبر الأداء المالي ضروريا لأي مؤسسة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب التي تهتم بها، وبالرغم من تعدد تعارفها توصلنا إلى تعريف شامل للأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها المؤسسة أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

كما أنه يتم الاعتماد على مؤشرات ومعايير اقتصادية لقياس الأداء المالي للمؤسسات تتمثل في النسب والتوازنات المالية، حيث تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة كل مؤسسة، إذ تختلف مؤشرات المؤسسات الاقتصادية عن المالية، وهذا راجع إلى نوعية الخدمات التي تقدمها كل منها.

وفي الأخير توصلنا إلى أن الممارسة والتطبيق الجيد واحترام مبادئ وآليات الحوكمة يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، إلا أن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسبا من الضمان التحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم، كما تضمن آلياتها قوة و سلامة أداء المؤسسات و من ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية والاقتصاديات والمجتمعات وهنا نجد العلاقة بين الآليات والمبادئ علاقة طردية لأنهما يكملان بعضهما لكي تحقق المؤسسة كل أهدافها المرجوة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة استشفائية "اخروف الطاهر

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل الوصفي بيانات الدارسة

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة استشفائية "اخروف الطاهر

تمهيد الفصل

بغية تحقيق اهداف الدراسة وتدعيم الجانب النظري، والذي تعرفنا من خلاله على الإطار النظري لحوكمة الشركات، وتسليط الضوء على مبادئها وكيفية تأثيرها على الأداء المالي، حيث سنقوم من خلال هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية علو المؤسسة الاستشفائية الخاصة اخروف الطاهر، بهدف معرفة مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أدائها المالي.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

للإجابة على السؤال الرئيسي لإشكالية الدراسة، ولمناقشة صحة الفرضيات، قمنا بدراسة ميدانية على مؤسسة اخرو الطاهر الاستشفائية الخاصة، وسيتم عرض في هذا المبحث تعريف بالمؤسسة والكشف عن عينة الدراسة وأدوات البحث التي سيتم استخدامها في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة

سنقوم بالتعريف بالمؤسسة الصحية محل الدراسة

بيانات عن المؤسسة الصحية محل الدراسة

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة

الجدول رقم2: بيانات عن المؤسسة الصحية محل الدراسة عيادة الطاهر اخروف

السلك الطبي				السلك الشبه طبي	السلك الإداري والتقني			
طبيب عام	طبيب مختص	ط. مختص اتفاقية	قابلة	27	إداري	تقني	عامل	الباقي
05	04	25	04		07	07	10	13
عدد الأسرة: 31								

المصدر: من اعداد الطالب

يتضح من الجدول ان المؤسسة محل الدراسة تقدم بعض الخدمات الصحية (جراحة عامة، عمليات التلقيح، التصوير بالرنين المغناطيسي، طب نسائي توليدي، طب العيون....) كما تضم المؤسسة العديد من الاطباء المختصين واغلبيتهم على اتفاقية، كما ان هناك العديد من الشبه طبيين والاداريين.

المطلب الثاني: عينة الدراسة

في هذا المطلب سيتم التعريف بمجتمع الدراسة:

أولا: طريقة اختيار العينة

اعتمد الباحث على طريقة العينة العمدية والتي تندرج ضمن المعاينة الغير احتمالية ومن أسباب اختيار العينة العمدية :

- مجتمع الدراسة كبير؛
- صعوبة الوصول الى جميع المؤسسات الخدمية؛

وبالنسبة لمؤسسة "اخروف الطاهر" فقد تم اختياره لسبب:

- تقديم العديد من الخدمات الصحية؛
- تسهيلات الإدارة بالموافقة على اجراء الدراسة؛
- تسهيلات في الحصول على المعلومات.

ثانيا: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة

بالنسبة لهذه الدراسة فان مجتمع الدراسة يتكون من العاملين بالمؤسسة الاستشفائية "اخروف الطاهر" وتتمثل العينة في مجموعة من العاملين بها.

حيث ان حجم العينة 25 مفردة، تمثلت هاته المفردات في السلك الطبي، الشبه طبي، السلك الإداري التقني.

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد في هذا المطلب على الاستبانة

الاستبانة

1. **التعريف بالاستبانة**

لقد قام الباحث بإعداد استبانة تحتوي على 19 عبارة، وتم تقسيمها الى 3 محاور[1]:

- **المحور الأول:** يتعلق بالبيانات الشخصية ويضم العبارات من 1 الى 4.

[1] انظر الملحق رقم 1

- **المحور الثاني**: يتعلق بمبادئ الحوكمة ويضم العبارات من 1 الى 8.
- **المحور الثالث**: يتعلق بالأداء المالي ويضم العبارات من 9 الى 19.

الهدف من استخدام الاستبانة كأداة للبحث هو التعرف على اراء مقدمي الخدمة الصحية حول مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي، للوصول الى معلومات تناقش الفرضيات.

الجدول رقم 03: الاستبانة

الرقم	اسم المحور	ارقام العبارات	عدد العبارات	النسب المئوية
01	مبادئ الحوكمة	1-8	8	42%
02	الأداء المالي	9-19	11	52%
المجموع		1-19	19	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

بالإضافة للمحور الأول والثاني تم الاعتماد على محور المعلومات الشخصية ويشمل ما يلي:

- الجنس؛
- سنوات الخبرة؛
- المنصب؛
- المستوى التعليمي.

ولقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، حيث تم ترتيب هذه المتوسطات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم04: مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5
]1.8 ،1]	]2.6 ،1.8]	]3.4 ،2.6]	]4.2 ،3.4]	[5 ،4.2]

المصدر: من اعداد الطالب

2- صدق الاستبانة

للتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والمتمثلين في مجموعة من المدرسيين بجامعة محمد البشير الابراهيمي[1]، كما تم تقديم العديد من الملاحظات سواء من ناحية الشكل او طبيعة الأسئلة، وفي النهاية تم صياغة الاستبانة في شكلها النهائي.

03- ثبات الاستبانة:

لقياس ثبات الاستبانة تم استعمال اختبار معامل الثبات "الفا كرونباخ"، وتم حساب المعامل لكل عبارة في المحورين، وبعدها تتم المقارنة بين معامل كل عبارة مع المعامل الإجمالي للمحور، وتتم المقارنة على الأساس التالي[2] :

- اذا كان معامل "الفا كرونباخ"للعبارة اكبر من معامل الإجمالي للمحور الذي تنتمي اليه يتم حذف العبارة او تعديلها.
- اذا كان معامل "الفاكرونباخ" للعبارة اصغر من المعامل الإجمالي للمحور الذي تنتمي اليه يتم الحفاظ على العبارة.

الجدول رقم05 : نتائج معامل "الفاكرونباخ" لمحور الحوكمة

الرقم	العبارة	معامل "الفاكرونباخ"

[1] انظر الملحق رقم 2
[2] انظر الملحق رقم 3

01	تقوم المؤسسة الصحية بالإفصاح عن نتائجها التشغيلية واهدافها	0.698
02	يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية التامة داخل المؤسسة الصحية	0.697
03	يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين ونظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الصحية	0.666
04	يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف التلاعبات والاخطاء والغش داخل المؤسسة الصحية	0.631
05	مجلس الإدارة يشارك في وضع وتحديد استراتيجية المؤسسة الصحية	0.712
06	يقوم مجلس الادارة بالمصادقة على التحفيزات والمساعدات كافة المنح	0.665
07	يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	0.672
08	يتم تحديد ومتابعة تقييم المخاطر بشكل دوري في المؤسسة	0.641
جميع عبارات المحور		70.4

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول ان معامل الفاكرونباخ لعبارات المحور الأول تفوق 0.6

الجدول رقم06 : نتائج معامل "الفاكرونباخ" لمحور الأداء المالي

الرقم	العبارة	معامل الفا كرونباخ
01	يتحسن أجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر ودوري	0.792
02	الميزانية التقديرية للمؤسسة التي تتوقعها تتحقق باستمرار	0.787
03	يستطيع المساهمون الحصول على معلومات غير إضافية	0.882
04	يتم اصدار تقارير مالية متضمنة مقارنات لعدة سنوات	0.830
05	يتم الافصاح عن المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة	0.804
06	يتم افصاح المساهمون عن اي تجاوزات مالية	0.800
07	تتوفر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة	0.818
08	يتم الافصاح عن معدل نمو الخدمات	0.823
09	توفر المؤسسة معلومات عن الأرباح المحتجزة	0.811
10	توفر المؤسسة معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين	0.800
	جميع عبارات المحور	83.3

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول ان معامل "الفاكرونباخ" لعبارات المحور الثاني تفوق 0.7.

الجدول رقم07: نتائج معامل " الفاكرونباخ" لجميع العبارات

جميع عبارات الاستبانة	0.860

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول ان معامل "الفاكرونباخ" لجميع عبارات الاستبانة يفوق 0.8.

المطلب الرابع: الأدوات الاحصائية المستخدمة

من اجل تحليل بيانات الدراسة تم حساب مجموعة من المقاييس والاختبارات وتم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، سنقوم بتوضيح والهدف من استعمال كل أداة:

أولا: مقاييس التحليل الوصفي

01- التكرارات و النسب المئوية: لدراسة خصائص افراد العينة مع النسب المئوية والتكرارات لكل عبارة من الاستبانة[1].

02- المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري: لدراسة درجة استجابة افراد العينة نحو كل عبارة من عبارات الاستبانة[2]

ثانيا: الأدوات الإحصائية التحليلية

01- **معامل ثبات الفا كرونباخ" Alpha De Cronbach** ":حيث يتم قياس بهذا المعامل ثبات أداة القياس المستخدمة (الاستبانة).

02- **اختبار الطبيعية "Test De Normalité** ": تتوزع البيانات توزيع طبيعي، لان درجة المعنوية معدومة واقل من 0.05

المبحث الثاني: تحليل معطيات محاور الاستبانة

تمت معالجة بيانات الدراسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية المذكور سلفا، في هذا المبحث سنتعرف عن كيفية معالجة الإحصائية والتحليلية للبيانات.

المطلب الأول: تحليل بيانات خاصة بمفردات العينة

المتمثلة في: الجنس، الخبر، المنصب الإداري، المستوى التعليمي

[1] انظر الملحق رقم 4
[2] انظر الملحق رقم5

أولا: الجنس

يمكن توضيح نسبة توزيع الاستبانة بين الجنسين وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم 08: توزيع مفردات العينة وفقا للجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	14	53.8
أنثى	12	46.2
المجموع	**26**	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يلاحظ ان أكبر نسبة هي للذكور ب 53.8، بينما الاناث بنسبة 46.2، لكن بفرق صغير.

ثانيا: الخبرة

الجدول رقم09: توضح نسبة توزيع الاستبانة على حسب سنوات الخبرة وفق الجدول الاتي:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
اقل من 5 سنوات	**2**	**7.7**
من 6 سنوات الى 10 سنوات	**11**	**42.3**
من 11 سنة الى 15 سنة	**10**	**38.5**
اكثر من16 سنة	**3**	**11.5**
المجموع	**26**	**100**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ان الفئة التي تمثل سنوات الخبر بين 6 الى 10 سنوات اعلى نسبة ب 42.3، ثم تليها فئة من 11الى15 سنة بنسبة 38.5، ثم تليها فئة أكثر من 16سنة بنسبة 11.5، وفي الأخير تأتي فئة اقل من 5 سنوات بنسبة 7.7، وهذا ما يدل على خبرة عمال ومقدمي الخدمات الصحية في هذه المؤسسة.

ثالثا: المنصب

الجدول رقم10: يمثل توزيع افراد العينة على حسب المناصب وفق الجدول الموالي:

المنصب	التكرار	النسبة (%)
مدير	4	15.4
رئيس مصلحة	5	19.2
رئيس مكتب	9	34.6
اداري	8	30.8
المجموع	26	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول ان اغلب من استجابوا لأسئلة الاستبيان هم فئة رئيس نكتب بنسبة 34.6، ثم يليها فئة الإداريين بنسبة 30.8، ثم تليها فئة رؤساء المصالح بنسبة 19.2، وفي الأخير تأتي فئة المدراء بنسبة 15.4.

رابعا: المستوى العلمي

الجدول رقم11: يتوزع عمال المؤسسة الذين استجابوا لأسئلة الاستبيان وفق المستوى التأهيلي التالية الموضحة في الجدول:

المستوى	التكرار	النسبة (%)
ثانوي	3	11.5
جامعي	20	76.9
دراسات عليا	3	11.5
المجموع	26	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول ان فئة الجامعيين هي الأكثر نسبة ب 76.9، ويليها فئتي الثانوي والدراسات العليا بنسبة 11.5، وهذا ما دل على المستوى العالي في المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل النتائج الوصفية لمحور الحوكمة

في هذا المطلب سيتم استعراض تحاليل عبارات المحور الأول وذلك بحسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونوضح ذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم12: نتائج تحليل عبارات المحور الأول

العبارات	التكرارات والنسب	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	∑	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	التكرار	0	0	3	18	5	26	1.92	0.560
	النسبة	0	0	11.5	69.2	19.2	100		
02	التكرار	0	3	0	16	7	26	1.96	0.871

	النسبة	0	11.5	0	61.5	26.9	100		
03	التكرار	2	2	2	11	9	26	2.12	1.211
	النسبة	7.7	7.7	7.7	42.3	34.6	100		
04	التكرار	1	1	3	6	15	26	1.73	1.079
	النسبة	3.8	3.8	11.5	23.1	57.7	100		
05	التكرار	1	0	4	11	10	26	1.88	0.952
	النسبة	3.8	0	15.4	42.3	38.5	100		
06	التكرار	0	4	2	16	4	26	2.23	0.908
	النسبة	0	15.4	7.7	61.5	15.4	100		
07	التكرار	0	0	2	11	13	26	1.58	0.643
	النسبة	0	0	7.7	42.3	50.0	100		
08	التكرار	0	5	3	7	11	26	2.08	1.164
	النسبة	0	19.2	11.5	26.9	42.3	100		
المتوسط الحسابي لمحور الحوكمة 1.93									
الانحراف المعياري لمحور الحوكمة 0.92									

المصدر: من اعداد الطالب و بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- قيمة المتوسط الحسابي لمحور الحوكمة 1.98 حيث تنتمي الى المجال

يمكن دراسة وتحليل كل عبارة على حدى كالاتي:

العبارة رقم1: تقوم المؤسسة الصحية بالإفصاح عن أهدافها و نتائجها التشغيلية

انحراف معياري 0.560 مما يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها، كما نلاحظ ان معظم الإجابات كانت "موافق" بنسبة 69.2.

العبارة رقم 2: يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية التامة داخل المؤسسة الصحية

انحراف معياري 0.871 يدل على تركز الإجابات نسبيا، كما ان معظم الإجابات كانت " موافق" بنسبية61.5.

العبارة رقم 3: يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الصحية

انحراف معياري 1.211 مما يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كانت الإجابة "موافق" أكبر نسبة ب 42.3.

العبارة رقم 4: يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف التلاعبات و الأخطاء و الغش داخل المؤسسة الصحية

انحراف معياري 1.097 مما يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، كما ان الإجابة "موافق بشدة" الأكبر نسبة ب 57.7.

العبارة رقم 5: مجلس الإدارة يشارك في وضع وتحديد إستراتيجيات المؤسسة الصحية

انحراف معياري 0.952 يدل على تركز الإجابات نسبيا وعدم تشتتها، حيث كانت الإجابة " موافق الأكبر نسبة ب 42.3.

العبارة رقم6: يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة على تحفيزات و المساعدات كالمنح

انحراف معياري 0.908 يدل على تركز الإجابات نسبيا وعدم تشتتها، حيث كانت الإجابة " موافق الأكبر نسبة ب 61.5.

العبارة رقم 7: يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة

انحراف معياري 0.643 يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها، حيث كانت الإجابة " موافق بشدة" الأكبر نسبة ب 50.0.

العبارة رقم 8: يتم تحديد ومتابعة تقييم المخاطر بشكل دوري في المؤسسة

انحراف معياري 1.164 يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كانت الإجابة " موافق الأكبر نسبة ب 42.3

المطلب الثالث: تحليل النتائج الوصفية لمحور الأداء المالي

في هذا المطلب سيتم استعراض تحاليل عبارات المحور الثاني وذلك بحسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونوضح ذلك وفق الجدول التالي

الجدول رقم13: نتائج تحليل عبارات المحور الثاني

العبارات	التكرارات والنسب	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	∑	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	التكرار	2	7	1	14	2	26	2.73	1.185
	النسبة	7.7	26.9	3.8	53.8	7.7	100		
02	التكرار	7	4	1	14	0	26	3.15	1.347

	النسبة	26.9	15.4	3.8	53.8	0	100		
03	التكرار	4	6	12	2	2	26	3.31	1.087
	نسبة	15.4	23.1	46.2	7.7	7.7	100		
04	التكرار	0	3	4	17	2	26	2.31	0.788
	نسبة	0	11.5	15.4	65.4	7.7	100		
05	التكرار	2	3	7	11	3	26	2,62	1.098
	نسبة	7.7	11.5	26.9	42.3	11.5	100		
06	تكرار	1	2	7	10	6	26	2.31	1.050
	نسبة	3.8	7.7	26.9	26.9	23.1	100		
07	التكرار	3	5	2	8	8	26	2.50	1.421
	النسبة	11.5	19.2	7.7	30.8	30.8	100		
08	التكرار	2	1	5	12	6	26	2.27	1.116
	النسبة	7.7	3.8	19.2	46.2	23.1	100		
09	التكرار	1	4	4	14	3	26	2.46	1.029
	النسبة	3.8	15.4	15.4	53.8	11.5	100		
10	التكرار	0	5	6	13	2	26	2.54	0.905
	النسبة	0	19.2	23.1	50.0	7.7	100		
المتوسط الحسابي 2.62									

الانحراف المعياري 1.103

المصدر: من اعداد الطالب وبالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يمكن تحليل ودراسة كل عبارة على حدى :

العبارة رقم1: يتحسن اجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر ودوري

انحراف معياري 1.185 مما يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، كما نلاحظ ان معظم الإجابات كانت "موافق" بنسبة 53.8.

العبارة رقم 2: الميزانية التقديرية للمؤسسة التي تتوقعها تتحقق باستمرار

انحراف معياري 1.347 يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، كما ان معظم الإجابات كانت " موافق" بنسبية53.8.

العبارة رقم 3: يستطيع المساهمون الحصول على معلومات إضافية غير منشورة

انحراف معياري 1.087 مما يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كانت الإجابة "محايد" أكبر نسبة ب 42.6.

العبارة رقم 4: يتم اصدار تقارير مالية متضمنة مقارنات لعدة سنوات

انحراف معياري 0.788 مما يدل على تركز الإجابات نسبيا وعدم تشتتها، كما ان الإجابة "موافق" الأكبر نسبة ب 65.4.

العبارة رقم 5: يتم الإفصاح عن التعويضات و المكافاة لأعضاء مجلس الادارة

انحراف معياري 1.098 يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كانت الإجابة " موافق" الأكبر نسبة ب 42.3.

العبارة رقم6: يتم افصاح المساهمين عن أي تجاوزات مالية

انحراف معياري 1.050 يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كان هناك تساوي بين الإجابتين " موافق" و"محايد" بنسبة 26.9.

العبارة رقم 7: يتم الإفصاح عن ملكية لاسهم لجميع المساهمين

انحراف معياري 1.421 يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كان هناك تساوي بين الإجابتين " موافق بشدة" و"موافق" نسبة 30.8.

العبارة رقم 8: يتم الإفصاح عن معدل نمو الخدمات

انحراف معياري 1.116 يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كانت الإجابة "موافق" الأكبر نسبة ب 46.2

العبارة رقم 9: توفر المؤسسة معلومات عن الأرباح المحتجزة

انحراف معياري 1.029 يدل على تشتت الإجابات وعدم تركزها، حيث كانت الإجابة " موافق " الأكبر نسبة 53.8.

العبارة رقم 10: توفر المؤسسة معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة عن المساهمين

انحراف معياري 0.905 يدل على تركز الإجابات نسبيا وعدم تشتتها، حيث كانت الإجابة " موافق " الأكبر نسبة ب 50.0.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث لتحليل نتائج اختبارات المقاييس لكل من ويلكوكسون، معامل الارتباط، الانحدار الخطي.

المطلب الأول: تحليل نتائج اختبار "ويلكوكسون" لمحاور الاستبانة

أولا: تحليل نتائج اختبار "ويلكوكسون" لمحور الحوكمة

نوضح نتائج اختبار "ويلكوكسون" بنسبة لمحو الحوكمة وذلك بالمقارنة بين المتوسط الحسابي المحسوب للمحور مع قيمة المتوسط الحسابي المعتمد في القياس (03):

الجدول رقم14: نتائج اختبار ويلكوكسون لمحور الحوكمة

المتوسط الحسابي المحسوب	**1.93**
المتوسط الحسابي المعتمد في القياس	**03**
مستوى الدلالة	**0.000**

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نستنتج ان قيمة المتوسط الحسابي المحسوبة 1.93 اقل من قيمة المتوسط الحسابي المفترض 03.

كما ان النتائج تظهر ان مستوى الدلالة معدوم (0.000) وهو اقل من 0.05.

ثانيا: تحليل نتائج اختبار "ويلكوكسون" لمحور الأداء المالي

نوضح نتائج اختبار "ويلكوكسون" بنسبة لمحو الأداء المالي وذلك بالمقارنة بين المتوسط الحسابي المحسوب للمحور مع قيمة المتوسط الحسابي المعتمد في القياس (03):

الجدول رقم15: نتائج اختبار ويلكوكسون لمحور الحوكمة

المتوسط الحسابي المحسوب	**2.62**
المتوسط الحسابي المعتمد في القياس	**03**
مستوى الدلالة	**0.000**

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نستنتج ان قيمة المتوسط الحسابي المحسوبة 2.62 اقل من قيمة المتوسط الحسابي المفترض 03.

كما ان النتائج تظهر ان مستوى الدلالة معدوم (0.000) وهو اقل من 0.05.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين محور الحوكمة و محور الأداء المالي

لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل "الحوكمة" والمتغير التابع " الأداء المالي" تم الاعتماد على اختبار معامل الارتباط "سبيرمان" وفي هذا المطلب سيتم توضيح نتائج الاختبار

الجدول رقم16: نتائج الارتباط بين المتغيرين المستقل والمتغير

البيان	الحوكمة	الأداء المالي
درجة الارتباط	**0.660**	
مستوى الدلالة	**0.000**	

المصدر: من اعداد الطالب و بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ ارتباط طردي بين محاور الدراسة، حيث ان قيمة معامل الارتباط "بيرسمان" قد بلغت 0.660، وهو ارتباط موجب ومقبول، انه كلما تم التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة كلما تحسن الأداء المالي.

المطلب الثالث: دراسة الانحدار الخطي بين محور الحوكمة ومحور الأداء المالي

في هذا المطلب سيتم تحليل نتائج الانحدار الخطي بين محور الحوكمة ومحور الأداء المالي.

بالاعتماد على برنامج SPSS يمكن تلخيص نتائج اختبار الانحدار الخطي وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم 17: ملخص تحليل الانحدار والتباين للمتغيرين

	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	الجزء الثابت	معامل المتغير المستقل	تحليل التباين ANOVA			
					اختبار F للنموذج		اختبار T للنموذج	
					قيمة F	المعنوية	قيمة T	المعنوية
الحوكمة	0.660	0.44	5.910	0.366				

الأداء المالي						808.889	0.001	8.406	0.001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات المستجوبين.

من خلال الجدول يلاحظ بأن معامل الارتباط يساوي0.660، وهو ما يدل على وجود علاقة موجبة قوية وذات دلالة احصائية بين كل من الحوكمة والأداء المالي، ويتضح أيضا بأن قيمة الجزء الثابت تساوي 5.910، في حين كانت قيمة معامل المتغير المستقل 0.366، كما يشير تحليل التباين بأن قيمة Fتساوي 808.889 وقيمة Tتساوي 8.406 وهما معنويتان عند مستوى الدلالة 0.000، وبالتالي فإن معالم النموذج معنوية ومقبولة احصائيا ولا يمكن أن تنعدم، ويمكن تمثيل نموذج الانحدار البسيط كما يلي:

$$Y=0.366+5.910X$$

حيث أن:

Y : المتغير التابع (الأداء المالي).

X : المتغير المستقل (الحوكمة).

النتيجة هي أن مبادئ الحوكمة يؤثر إيجابا على محور الأداء المالي، ويعني ان التطبيق الجيد لمعايير الحوكمة يؤدي الى تحسن الأداء المالي، المتغير المستقل يفسر ما نسبته 44% من التغيرات على المتغير التابع.

خلاصة الفصل

من خلال عرض مختلف مبادئ الحوكمة المتواجدة فعلا في المؤسسة، وجدنا ان للمؤسسة مختلف الأجهزة كمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراقبة...، وفيما يتعلق بالأداء المالي للمؤسسة حيث قمنا بتقييم من خلال معطيات الاستبانة وتم تفسير النتائج فتوصلنا الى ان هناك علاقة طردية بين محور الحوكمة ومبادئها وبين محور الأداء المالي ، حيث ان التطبيق الجيد للحوكمة داخل المؤسسة يرفع من الأداء المالي ويحسنه.

خاتمة

خاتمة

تتحدد فعالية حوكمة الشركات بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح، والحد من الفساد المالي والإداري بالاعتماد على المبادئ الأخلاقية والثقافية، وتعد حوكمة الشركات من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات حاليا لما لها من مبادئ رشيدة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المنظمات, وتعتمد حوكمة الشركات على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المرتكزة على المبادئ الثقافية السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة, ومن بين مبادي حوكمة الشركات هو الإفصاح والشفافية الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم وتعمل حوكمة الشركات بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الشركة ودعم تنافسها بين الأسواق, وجذب المزيد من مصادر الأموال والسعي دائما وراء تحسين الأداء المالي, والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية. ولكي تؤدي حوكمة الشركات إلى تحسين في الأداء المالي يجب أن تكون الشركة طرف مشارك في السوق المالي من أجل نشر القوائم والتقارير المالية في هذا السوق لتصل لكافة مستخدمي التقارير المالية, حيث يؤدي ذلك إلى كفاءة السوق المالي وإقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من رأس مالها ونشاطها وأرباحها وبالتالي إلي تحسن أدائها المالي.

لقد حاولنا الالمام في الجزء النظري الى تقسيم إشكالية البحث فصلين، حيث تناولنا في:

*الفصل الأول : والذي كان تحت عنوان الحوكمة ومبادئها، إذ حاولنا معرفة التطور التاريخي للحوكمة ودوافع ظهورها والتي وصلنا فيها الى أن الحوكمة ظهرت بعد صراع المنفعة بين الملكية والتسيير، كم تطرقنا إلى مفهوم الحوكمة حيث توصلنا إلى أن الحوكمة نظام يراقب وتسير به المؤسسة من أجل الوصول إلى أحسن أداء.

خاتمة

*الفصل الثاني : كان تحت عنوان الحوكمة المالية والأداء المالي، والذي تطرقنا فيه للأداء المالي الذي يمكن في تعبئة الوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق التوازن المالي لتحقيق أهداف لمؤسسات، وكذا قياسه وتقيميه في المؤسسات وذلك بواسطة لنسب والتوازنات المالية .

الفصل التطبيقي: حيث قمنا بدراسة ميدانية على مستوى المؤسسة الاستشفائية "اخروف الطاهر" وذلك بتوزيع استبانة على عمال المؤسسة، وتم تحليل نتائجها بواسطة برنامج SPSS لدراسة صحة الفرضيات وهذا ما سنقوم بالإجابة عنه.

أولا: نتائج الدراسة

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج العامة

-تعد الحوكمة أحد الأسباب في تحسين الأداء المالي، وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون منظمة التعاون الدولية.

-تمثل الحوكمة لمؤسسات أداة فعالة للرقابة، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية .

-يعتبر جلس الادرة أهم آلية من آليات حوكمة المؤسسات لأنه من الجهات الرقابية داخل المؤسسة حيث يراقب الإدارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها، كما تكون لقرارته تأثير كبير على الأداء المالي للمؤسسة.

-تحسين آليات الحوكمة من خلال مؤشرات التوازنات المالية وبالأخص فيما يتعلق بالخزينة وحجم الاخطار ومجموع الاخطار المالية ورؤوس الأموال العاملة، احتياجات رأس المال العمل .

-تعتبر الراجحة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقيم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة.

-وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في المؤسسات والأداء المالي وهذا ما يدل على تأثير الحوكمة على المؤسسات.

ثانيا: النتائج حسب الفرضيات

1. الفرضية الفرعيّة الأولى

- **H0**: لا، تطبق المؤسسة الخدمية الصحية محل الدراسة معايير الحوكمة.
- **H1**: نعم، تطبق المؤسسة الخدمية الصحية محل الدراسة معايير الحوكمة.

أظهرت نتائج ويلكوكسون لمحور الحوكمة ان قيمة المتوسط الحسابي الخاص بالمحور اقل من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد في الحساب .

وبالتالي قبول الفرضية العدمية الفرضية الاولي التي تقتضي بان المؤسسة الصحية محل الدراسة لا تهتم بتطبيق معايير الحوكمة

الفرضية الفرعيّة الثانية

- **H0**: لا، تقوم المؤسسة الصحية محل الدراسة بتقييم الأداء المالي.
- **H1**: نعم، تقوم المؤسسة الصحية محل الدراسة بتقييم الأداء المالي.

أظهرت نتائج ويلكوكسون لمحور الأداء المالي ان قيمة المتوسط الحسابي الخاص بالمحور اقل من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد في الحساب .

وبالتالي قبول الفرضية العدمية الفرضية الاولي التي تقتضي بان المؤسسة الصحية محل الدراسة لا تهتم بتقييم الأداء المالي

الفرضية الفرعية الثالثة

- **H0**: لا، توجد علاقة بين الحوكمة و الأداء المالي.
- **H1**: نعم، توجد علاقة بين الحوكمة و الأداء المالي.

أظهرت نتائج اختبار "سبيرمان" ارتباط طردي بين محاور الدراسة، حيث ان قيمة معامل الارتباط "سبيرمان" قد بلغت 0.660، وهو ارتباط موجب ومقبول، انه كلما تم التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة كلما تحسن الأداء المالي.

ومنه قبول الفرضية الثانية التي تقتضي بان هناك علاقة بين الحوكمة والأداء المالي.

الفرضية الفرعية الرابعة

- **H0** : لا، تأثر عملية تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي
- **H1** : نعم، تأثر عملية تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي

أظهرت نتائج الانحدار الخطي بان محور الحوكمة يأثر بالإيجاب على محور الأداء المالي بنسبة قدرها 44% .

وبالتالي قبول الفرضية الثانية التي تقتضي بوجود تأثير في تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي

مما سبق يمكن تلخيص النتائج حسب الفرضيات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): ملخص نتائج فرضيات الدراسة

الفرضية	محتوى الفرضية	النتيجة
الأولى	نعم، تطبق المؤسسة الخدمية الصحية محل الدراسة معايير الحوكمة	**مرفوض**
الثانية	نعم، تقوم المؤسسة الصحية محل الدراسة بتقييم الأداء المالي	**مرفوض**

الثالثة	نعم، توجد علاقة بين الحوكمة و الأداء المالي	**مقبول**
الرابعة	نعم، تأثر عملية تطبيق معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي	**مقبول**

المصدر: من اعداد الطالب

من خلال الجدول يلاحظ

ثالثا: الاقتراحات

-ضرورة الاهتمام بمبادئ الحوكمة.

- العمل علة تحسين الأداء المالي من خلال التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة

رابعا: آفاق الدراسة

يمكن لهذه الدراسة فتح افاق لأبحاث أخرى مثل:

- اثر مبادئ الحوكمة على القطاع الخاص.
- دور حوكمة المؤسسات في اتخاذ القرار.
- علاقة الأداء المالي والحوكمة وكيف تأثر فيه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المصادر

- القران الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ- المعاجم

أ- الكتب

1. غلاي حياة، مدى فعالية مختلف النظريات المؤسساتية في إبراز وتمكين تطبيق حوكمة المؤسسات.
2. محمد حسين يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، 2007.
3. صباح الغربي، الدكتور سماعيل رومي، الدكتور دياب زقاوي، **نموذج مقترح لحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات**.
4. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف)، مصر، 2005.
5. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
7. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
8. عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
9. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، 2010.

10. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن.

11. محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره.

12. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

13. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

14. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2005.

15. محمد يونس خان، هشام صالح غرائبية، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، 2008.

16. الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن ،2006.

17. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

18. عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

19. أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي دراسة حالة: الشركات الإنشائية المدرجة في بورصة عمان إعداد الطالب وسيم عبد الله صالح

20. محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"**.

21. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.

22. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر ،2003.2004.

23. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009..

ج–الأطروحات والمذكرات

01- طالب علاء فرحان، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الاولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

02- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، 2008-2009.

03- حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية –، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.

04- وسيم عبد الله صالح، رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة، آثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة عمان، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء ،2014.

05- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "قياس وتقييم "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

06- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء الملي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

07- يحياوي نعيمة، مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-2009.

08- علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره.

09- - عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

10- عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

11- أكلى تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008 - 2009.

12- عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في القطاع البحري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، سوريا، 2006-2007.

13- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2006-2007.

- المؤتمرات والملتقيات العلمية

01- عمار بلعيادي، رضا جاو حدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المؤسسية المحاسبية للمؤسسة-واقع، افاق ورهانات، جامعة ام البواقي ،7-8 ديسمبر.

قائمة المراجع

02- زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات.، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الثامن :الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010.

03- رقية حساني، مروة كرامة، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالية الإداري، مداخلة بعنوان اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة بسكرة.

04- محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي، مداخلة مقدمة ضمن "الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، 05 و06 ماي 2013.

05- محمود جلال وطال الكسار، تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009..

06- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، مداخلة مقدمة ضمن" الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06 و07 ماي 2012.

- المجلات العلمية

01- بلبركاني ام خليفة، آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 3، 5 جانفي 2014.

02- عبد القادر بريش، قواعد تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة الى حالت الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006.

03- كنان نده، "مبادئ حوكمة الشركات في سورية (دراسة مقارنة مع مصر والأردن)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، لمجلد 26، العدد الثاني، دمشق، سوريا، 2010.

04- إلهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة)، باتنة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الخامس، 2007.

05- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.

06- يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014.

-التقارير والمنشورات

01- سميحة فوزي، تقيم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 80، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، افريل 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب

ب. Chevalier et autre : Gestion des ressources humaine. De book Universite.Quebec .1993.

الملاحق

الملحق رقم 01

الاستبانة

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بو عريريج-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

استبانة بحث بعنوان :

دور تبني معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الخدمية

– دراسة حالة العيادة الصحية "أخروف الطاهر" برج بو عريريج-

في إطار اعداد مذكرة تخرج والتي تدخل في متطلبات الحصول على شهادة ماستر في الادارة المالية بعنوان دور تبني معايير الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الخدمية يسرني أن أضع بينا ايديكم هذه الاستمارة لغرض الحصول على المعلومات اللازمة لعينة الدراسة وللحصول على النتائج التي من شأنها المساعدة في اشكالية الموضوع.

الرجاء منكم أيها السادة الافاضل الإجابة بكل دقة و صراحة على الأسئلة الواردة في الاستمارة، لخدمة البحث العلمي، و لكم منا جزيل الشكر مسبقا.

ملاحظة: ضع علامة (X)

من اعداد:

- رحموني محمد
- شيحي عبد الرحيم

تحت اشراف:

الدكتور زعيتر فاتح

السنة الجامعية: 2022/2021

الملاحق

البيانات الشخصية

الجنس:

ذكر ☐ انثى ☐

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من5 الى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المنصب: مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس مكتب ☐ إداري ☐ تقني ☐ أخرى ☐

المستوى العلمي:

ثانوي	جامعي	دراسات عليا	دراسات أخرى
☐	☐	☐	☐

المحور الاول: الحوكمة

الرقم		موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقوم المؤسسة الصحية بالإفساح عن أهدافها و نتائجها التشغيلية					
02	يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية التامة داخل المؤسسة الصحية					
03	يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الصحية					

04	يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف التلاعبات والاخطاء والغش داخل المؤسسة الصحية					
05	مجلس الإدارة يشارك في وضع وتحديد استراتيجية الشركة					
06	يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة على التحفيزات و المساعدات و كافة المنح					
07	يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الصحية					
08	يتم تحديد ومتابعة تقييم المخاطر بشكل دوري في المؤسسة					

المحور الثالث: الأداء المالي للمؤسسة

الرقم		موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
09	يتحسن اجر العمال بشكل مستمر ودوري					
10	الميزانية التقديرية للمؤسسة التي تتوقعها تتحقق باستمرار					
11	يستطيع المساهمون الحصول على معلومات إضافية غير منشورة					
12	يتم اصدار تقارير مالية متضمنة مقارنات لعدة سنوات					
13	يتم الإفصاح عن المكافأة والتعويضات لأعضاء مجلس الادارة					
14	يتم افصاح المساهمين عن أي تجاوزات					
15	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين					
16	تتوفر المؤسسة عن السيولة الكافية لمواجهة مخاطر محتملة					

17	يتم الافصاح عن معدل نمو الخدمات					
18	توفر المؤسسة معلومات عن الارباح المحتجزة					
19	توفر المؤسسة معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة عن المساهمين					

الملحق رقم 02

المحكمين

–الاستاذ العمراوي الزوبير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

– الأستاذة ملالة ايمان، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

– الاستاذ بوعافية سمير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

– الاستاذ رزقي محمد، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

– الاستاذ دشاش الصالح، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

الملحق رقم 3

معامل الفاكرونباخ

معامل الفا كرونباخ

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	26	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	26	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,860	18

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
تقوم المؤسسة الصحية بالإفصاح عن اهدافها ونتائجها التشغيلية	39,77	103,385	,109	,864
يتمتع مجلس الادارة بالاستقلالية التامة داخل المؤسسة الصحية	39,73	100,445	,214	,862
يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين ونظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الصحية	39,58	91,214	,530	,850
يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف التلاعبات والاخطاء والغش داخل المؤسسة الصحية	39,96	96,198	,358	,858
مجلس الإدارة يشارك في وضع وتحديد استراتيجية المؤسسة الصحية	39,81	100,082	,208	,863
يقوم مجلس الادارة بالمصادقة على التحفيزات والمساعدات كافة المنح	39,46	95,138	,507	,852

يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	40,12	99,066	,426	,856
يتم تحديد ومتابعة تقييم المخاطر بشكل دوري في المؤسسة	39,62	87,286	,750	,839
بشكل المؤسسة داخل العمال أجر يتحسن ودوري مستمر	38,96	87,078	,744	,840
تتوقعها التي للمؤسسة التقديرية الميزانية باستمرار تتحقق	38,54	85,138	,723	,840
على الحصول المساهمون يستطيع اضافية غير معلومات	38,38	110,486	-,294	,885
مقارنات متضمنة مالية تقارير اصدار يتم سنوات لعدة	39,38	98,966	,341	,858
والتعويضات المكافآت عن الافصاح يتم الادارة مجلس لأعضاء	39,08	91,914	,561	,849
تجاوزات اي عن المساهمون افصاح يتم مالية	39,38	89,366	,729	,842
الكافية السيولة على المؤسسة تتوفر المحتملة المخاطر لمواجهة	39,19	87,922	,563	,849
الخدمات نمو معدل عن الافصاح يتم	39,42	92,814	,506	,852
الأرباح عن معلومات المؤسسة توفر المحتجزة	39,23	91,305	,640	,846
نسبة عن معلومات المؤسسة توفر المساهمين على المقررة التوزيعات	39,15	90,935	,764	,842

معامل الفا كرومبا للمحور الاول

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	26	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	26	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,704	8

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
عن بالإفصاح الصحية المؤسسة تقوم التشغيلية ونتائجها اهدافها	13,58	17,134	,279	,698
التامة بالاستقلالية الادارة مجلس يتمتع الصحية المؤسسة داخل	13,54	16,018	,282	,697
وتحسين تقييم في الداخلي التدقيق يساهم المؤسسة في الداخلية الرقابة ونظام الصحية	13,38	13,366	,441	,666
اكتشاف على الداخلي التدقيق يعمل داخل والغش والاخطاء التلاعبات الصحية المؤسسة	13,77	13,145	,566	,631
وتحديد وضع في يشارك الإدارة مجلس الصحية المؤسسة استراتيجية	13,62	16,166	,218	,712
على بالمصادقة الادارة مجلس يقوم المنح كافة والمساعدات التحفيزات	13,27	14,845	,439	,665
تقييم في الخارجي التدقيق يساعد المؤسسة لها تتعرض التي المخاطر	13,92	15,994	,453	,672
بشكل المخاطر تقييم ومتابعة تحديد يتم المؤسسة في دوري	13,42	12,974	,526	,641

معامل الفا كرومباخ للمحور الثاني

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	26	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	26	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,833	10

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
يتحسن أجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر ودوري	23,46	37,378	,758	,792
الميزانية التقديرية للمؤسسة التي تتوقعها تتحقق باستمرار	23,04	35,478	,777	,787
يستطيع المساهمون الحصول على معلومات غير اضافية	22,88	52,346	-,239	,882
يتم اصدار تقارير مالية متضمنة مقارنات لعدة سنوات	23,88	45,146	,377	,830
يتم الافصاح عن المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الادارة	23,58	39,534	,653	,804
يتم افصاح المساهمون عن اي تجاوزات مالية	23,88	39,386	,704	,800

تتوفر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة	23,69	38,302	,537	,818
يتم الافصاح عن معدل نمو الخدمات	23,92	41,834	,463	,823
توفر المؤسسة معلومات عن الأرباح المحتجزة	23,73	40,845	,598	,811
توفر المؤسسة معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين	23,65	40,315	,751	,800

الملحق رقم 04

التكرارات والنسب المئوية

تكرارات البيانات الشخصية والعبارات

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	14	53,8	53,8	53,8
	أنثى	11	42,3	42,3	96,2
	11	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	2	7,7	7,7	7,7
	سنوات 10 إلى 6 من	11	42,3	42,3	50,0
	سنة 15 إلى 11 من	10	38,5	38,5	88,5
	سنة 16 من أكثر	3	11,5	11,5	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

المنصب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	4	15,4	15,4	15,4
	مصلحة رئيس	5	19,2	19,2	34,6
	مكتب رئيس	9	34,6	34,6	69,2
	إداري	8	30,8	30,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	3	11,5	11,5	11,5
	جامعي	20	76,9	76,9	88,5
	عليا دراسات	3	11,5	11,5	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

تقوم المؤسسة الصحية بالإفصاح عن اهدافها ونتائجها التشغيلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	5	19,2	19,2	19,2
	موافق	18	69,2	69,2	88,5
	محايد	3	11,5	11,5	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يتمتع مجلس الادارة بالاستقلالية التامة داخل المؤسسة الصحية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	7	26,9	26,9	26,9
	موافق	16	61,5	61,5	88,5
	موافق غير	3	11,5	11,5	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين ونظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الصحية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	9	34,6	34,6	34,6
	موافق	11	42,3	42,3	76,9
	محايد	2	7,7	7,7	84,6
	موافق غير	2	7,7	7,7	92,3
	بشدة موافق غير	2	7,7	7,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف التلاعبات والاخطاء والغش داخل المؤسسة الصحية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	15	57,7	57,7	57,7
	موافق	6	23,1	23,1	80,8
	محايد	3	11,5	11,5	92,3
	موافق غير	1	3,8	3,8	96,2
	بشدة موافق غير	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

مجلس الإدارة يشارك في وضع وتحديد استراتيجية المؤسسة الصحية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	10	38,5	38,5	38,5
	موافق	11	42,3	42,3	80,8
	محايد	4	15,4	15,4	96,2
	بشدة موافق غير	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يقوم مجلس الادارة بالمصادقة على التحفيزات والمساعدات كافة المنح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	4	15,4	15,4	15,4
	موافق	16	61,5	61,5	76,9
	محايد	2	7,7	7,7	84,6
	موافق غير	4	15,4	15,4	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	13	50,0	50,0	50,0
	موافق	11	42,3	42,3	92,3
	محايد	2	7,7	7,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يتم تحديد ومتابعة تقييم المخاطر بشكل دوري في المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	11	42,3	42,3	42,3
	موافق	7	26,9	26,9	69,2
	محايد	3	11,5	11,5	80,8
	موافق غير	5	19,2	19,2	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يتحسن أجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر ودوري

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	2	7,7	7,7	7,7
	موافق	14	53,8	53,8	61,5
	محايد	1	3,8	3,8	65,4
	موافق غير	7	26,9	26,9	92,3
	بشدة موافق غير	2	7,7	7,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

الميزانية التقديرية للمؤسسة التي تتوقعها تتحقق باستمرار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	14	53,8	53,8	53,8
	محايد	1	3,8	3,8	57,7
	موافق غير	4	15,4	15,4	73,1
	بشدة موافق غير	7	26,9	26,9	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يستطيع المساهمون الحصول على معلومات غير اضافية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	2	7,7	7,7	7,7
	موافق	2	7,7	7,7	15,4
	محايد	12	46,2	46,2	61,5
	موافق غير	6	23,1	23,1	84,6
	بشدة موافق غير	4	15,4	15,4	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يتم اصدار تقارير مالية متضمنة مقارنات لعدة سنوات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	2	7,7	7,7	7,7
	موافق	17	65,4	65,4	73,1
	محايد	4	15,4	15,4	88,5
	موافق غير	3	11,5	11,5	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يتم الافصاح عن المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الادارة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	3	11,5	11,5	11,5
	موافق	11	42,3	42,3	53,8
	محايد	7	26,9	26,9	80,8
	موافق غير	3	11,5	11,5	92,3
	بشدة موافق غير	2	7,7	7,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يتم افصاح المساهمون عن اي تجاوزات مالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	6	23,1	23,1	23,1
	موافق	10	38,5	38,5	61,5
	محايد	7	26,9	26,9	88,5
	موافق غير	2	7,7	7,7	96,2
	بشدة موافق غير	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

تتوفر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	8	30,8	30,8	30,8
	موافق	8	30,8	30,8	61,5
	محايد	2	7,7	7,7	69,2
	موافق غير	5	19,2	19,2	88,5
	بشدة موافق غير	3	11,5	11,5	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

يتم الافصاح عن معدل نمو الخدمات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	6	23,1	23,1	23,1
	موافق	12	46,2	46,2	69,2

	محايد	5	19,2	19,2	88,5
	موافق غير	1	3,8	3,8	92,3
	بشدة موافق غير	2	7,7	7,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

توفر المؤسسة معلومات عن الأرباح المحتجزة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	3	11,5	11,5	11,5
	موافق	14	53,8	53,8	65,4
	محايد	4	15,4	15,4	80,8
	موافق غير	4	15,4	15,4	96,2
	بشدة موافق غير	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

توفر المؤسسة معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق	2	7,7	7,7	7,7
	موافق	13	50,0	50,0	57,7
	محايد	6	23,1	23,1	80,8
	موافق غير	5	19,2	19,2	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

الملحق رقم05

الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي

Statistiques

		الجنس	الخبرة	المنصب	المستوى	تقوم المؤسسة الصحية بالإفصاح عن اهدافها ونتائجها التشغيلية	يتمتع مجلس الادارة بالاستقلالية التامة داخل المؤسسة الصحية
N	Valide	26	26	26	26	26	26
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1.81	2.54	2.81	2.00	1.92	1.96
Erreur standard de la moyenne		.380	.159	.208	.096	.110	.171
Médiane		1.00	2.50	3.00	2.00	2.00	2.00
Mode		1	2	3	2	2	2
Ecart type		1.939	.811	1.059	.490	.560	.871
Variance		3.762	.658	1.122	.240	.314	.758
Plage		10	3	3	2	2	3
Minimum		1	1	1	1	1	1
Maximum		11	4	4	3	3	4
Somme		47	66	73	52	50	51

Statistiques

		يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين ونظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الصحية	يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف التلاعبات والاخطاء والغش داخل المؤسسة الصحية	مجلس الإدارة يشارك في وضع وتحديد استراتيجية المؤسسة الصحية	يقوم مجلس الادارة بالمصادقة على التحفيزات والمساعدات كافة المنح	يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة
N	Valide	26	26	26	26	26
	Manquant	0	0	0	0	0

Moyenne	2.12	1.73	1.88	2.23	1.58
Erreur standard de la moyenne	.237	.212	.187	.178	.126
Médiane	2.00	1.00	2.00	2.00	1.50
Mode	2	1	2	2	1
Ecart type	1.211	1.079	.952	.908	.643
Variance	1.466	1.165	.906	.825	.414
Plage	4	4	4	3	2
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	5	5	5	4	3
Somme	55	45	49	58	41

Statistiques

		يتم تحديد ومتابعة تقييم المخاطر بشكل دوري في المؤسسة	يتحسن أجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر ودوري	الميزانية التقديرية للمؤسسة التي تتوقعها تتحقق باستمرار	يستطيع المساهمون الحصول على معلومات غير اضافية	يتم اصدار تقارير مالية متضمنة مقارنات لعدة سنوات
N	Valide	26	26	26	26	26
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		2.08	2.73	3.15	3.31	2.31
Erreur standard de la moyenne		.228	.232	.264	.213	.155
Médiane		2.00	2.00	2.00	3.00	2.00
Mode		1	2	2	3	2
Ecart type		1.164	1.185	1.347	1.087	.788
Variance		1.354	1.405	1.815	1.182	.622
Plage		3	4	3	4	3
Minimum		1	1	2	1	1
Maximum		4	5	5	5	4

Somme	54	71	82	86	60

Statistiques

	يتم الافصاح عن المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الادارة	يتم افصاح المساهمون عن اي تجاوزات مالية	تتوفر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة	يتم الافصاح عن معدل نمو الخدمات	توفر المؤسسة معلومات عن الأرباح المحتجزة
N Valide	26	26	26	26	26
Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne	2.62	2.31	2.50	2.27	2.46
Erreur standard de la moyenne	.215	.206	.279	.219	.202
Médiane	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00
Mode	2	2	1	2	2
Ecart type	1.098	1.050	1.421	1.116	1.029
Variance	1.206	1.102	2.020	1.245	1.058
Plage	4	4	4	4	4
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	5	5	5	5	5
Somme	68	60	65	59	64

Statistiques

	توفر المؤسسة معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين
N Valide	26
Manquant	0
Moyenne	2.54
Erreur standard de la moyenne	.177
Médiane	2.00

Mode	2
Ecart type	.905
Variance	.818
Plage	3
Minimum	1
Maximum	4
Somme	66

تم بفضل الله

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي، الذي يظهر من خلال ما يمكن ان تساهم به تلك المبادئ في إضفاء الشفافية و النزاهة على القوائم المالية، و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة و زيادة عوائد الملاك مع تحقيق اهداف و رضا جميع أصحاب المصالح.

و قد قمنا بدراسة ميدانية اين تم اسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على المؤسسة الاستشفائية طاهر اخروف، اين قمنا بتقييم مدى تطبيق هذه المبادئ داخل المؤسسة و كيف تأثر على الداء المالي ، حيث خلصنا في الأخير الى ان الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات له اثر اجابي على الأداء المالي

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، الأداء المالي

Abstract

This study aims to know the impact of corporate governance principles on financial performance, which appears through what these principles can contribute to imparting transparency and integrity to the financial statements, and thus maximizing the value of the institution and increasing the returns of owners while achieving the goals and satisfaction of all stakeholders. .

And we conducted a field study where what we discussed on the theoretical side was dropped on Taher Akhrouf's clinic, where we evaluated the extent to which these principles are applied within the institution and how it affected the financial performance, where we concluded in the end that the commitment to applying the principles of corporate governance has a positive impact on performance financial

Keywords: Corporate Governance, Corporate Governance Principles, Financial Performance

Résumé

Cette étude vise à connaître l'impact des principes de gouvernance d'entreprise sur la performance financière, qui apparaît à travers ce que ces principes peuvent contribuer à conférer de la transparence et de l'intégrité aux états financiers, et ainsi maximiser la valeur de l'institution et augmenter les rendements des propriétaires tout en réalisant le objectifs et la satisfaction de toutes les parties prenantes. .

Et nous avons mené une étude de terrain où ce dont nous avons discuté sur le plan théorique a été lâché sur la clinique de Taher Akhrouf, où nous avons évalué dans quelle mesure ces principes sont appliqués au sein de l'institution et comment cela a affecté la performance financière, où nous avons conclu à la fin que l'engagement à appliquer les principes de gouvernance d'entreprise a un impact positif sur la performance financière

Mots clés: Gouvernance d'entreprise, Principes de gouvernance d'entreprise, Performance financière